



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

الرقم التسلسلي: —

مذكرة

مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

الطور الثاني أكاديمي

في: العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية

تحت عنوان:

الحوكمة الجبائية ودورها في عملية التحصيل الجبائي

دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة للفترة (2021 – 2024)

Gouvernance fiscale et son rôle dans le processus de recouvrement des impôts

Étude de cas de la Direction des impôts de la wilaya de M'Sila(2021 - 2024)

إعداد الطالبان:

- تيطراوي محمد

- سعيد مصطفى

تاريخ المناقشة: 2025/ 06 /17

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة	الصفة
أ.د/زواق الحواس	استاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	رئيسا
أ.د/محمودي مليك	أستاذ محاضر-أ-	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
أ.د/بوتيارة عنتر	أستاذ محاضر-أ-	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2025-2024

*** شكر وتقدير ***

يسعدنا أن نتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير والعرفان إلى
الأستاذ المشرف د/محمودي مليك على التفضل بقبول الإشراف على هذه
المذكرة والتوجيهات القيمة التي أسهمت في إخراج هذا العمل بحلته
النهائية

أساتذتنا أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم قراءة هذا العمل المتواضع
ومناقشته وإبداءهم ملاحظاتهم القيمة وتوجيهاتهم الطيبة

موظفوا مديرية الضرائب لولاية المسيلة الذين لم يدخروا أي جهد لمد
العون لنا ومساعدتنا لإنجاز هذا العمل

واعترافنا بالجميل نود أن نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم من قريب
أو بعيد في سبيل إنجاز هذا العمل وأن يجزيهم عنا كل خير

الشكر موصول لكل أسرة قسم العلوم المالية والمحاسبة كل بإسمه
ومقامه

اهداء

إلى والدي العزيزين،

شكرًا لدعمكما اللامحدود وتحفيزكما الدائم.

إلى اخوتي وأخواتي

إلى أعمامي، عماتي، أخوالي، خالاتي

إلى أستاذي الفاضل محمودي مليك

شكرا على دعمكم لي طوال فترة تكويني

وإلى أصدقائي الأعزاء،

شكرًا لكم على كل لحظة دعم وتشجيع

"سعيد مصطفي"

اهداء



إلى أمي وأبي،

شكراً لكما على كل ما بذلتماه من جهد وتضحية.

إلى اخوتي الأعزاء كل باسمه ومقامه

شكرا على تشجيعكم لي

إلى أستاذي الفاضل محمودي مليك

شكراً لنصائحك وتوجيهاتك القيمة.

وإلى أصدقائي الأعزاء،

شكراً لكم على كل لحظة دعم وتشجيع

"تيطراوي محمد"

فهرس المحتويات

الفهرس	
الصفحة	العنوان
/	شكر وعرفان
/	إهداء
V	الفهرس
VII	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال
VIII	ملخص
أ-ث	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للحوكمة والتحصيل الجبائي	
6	تمهيد
7	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للحوكمة الجبائية
7	المطلب الاول: مفهوم الحوكمة الجبائية
8	المطلب الثاني: اهمية واهداف ومبادئ الحوكمة الجبائية
12	المطلب الثالث: آليات الحوكمة الجبائية
14	المبحث الثاني: ماهية التحصيل الجبائي
14	المطلب الاول: مفهوم وأهمية وأهداف التحصيل الجبائي
15	المطلب الثاني: عوائد التحصيل الجبائي
17	المطلب الثالث: معوقات التحصيل الجبائي واجراءات تحسينه
21	المبحث الثالث : دور الحوكمة الجبائية في تعزيز عوائد التحصيل الجبائي
21	المطلب الاول : الاليات العملية لتجسيد الحوكمة الجبائية في الجزائر وتحسين عوائد التحصيل
24	المطلب الثاني : مؤشرات ضعف الحوكمة الجبائية وتأثيرها على مستوى التحصيل الجبائي
27	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة	
23	تمهيد
24	المبحث الاول: لمحة عامة عن مديرية الضرائب لولاية المسيلة
24	المطلب الاول: نشأة وتطور المديرية الضرائب لولاية المسيلة
25	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية المسيلة
29	المطلب الثالث: المصالح التابعة لمديرية الضرائب في المسيلة
32	المبحث الثاني: تحليل علاقة الحوكمة بالتحصيل الجبائي بمديرية الضرائب لولاية المسيلة
32	المطلب الاول: دراسة تطور النتائج التحصيل الجبائي بمديرية الضرائب لولاية المسيلة
37	المطلب الثاني: تحليل مؤشرات التحصيل الجبائي بمديرية الضرائب لولاية المسيلة
40	المطلب الثالث: دور الحوكمة الجبائية في تفعيل التحصيل الجبائي بمديرية الضرائب المسيلة
42	خلاصة الفصل
44	الخاتمة
48	قائمة المراجع
I	الملاحق

قائمة الجداول		
الرقم	العنوان	الصفحة
1-2	المصالح التابعة لمديرية الضرائب لولاية المسيلة	31
2-2	تطور التحصيل الجبائي بمديرية الضرائب لولاية المسيلة (2021 - 2024)	32
3-2	نتائج مؤشرات التحصيل الجبائي للفترة (2021 - 2023)	38

قائمة الأشكال		
الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	مبادئ الحوكمة الجبائية	11
1-2	الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية المسيلة	25
2-2	الهيكل التنظيمي لقبضة الضرائب	29
3-2	الهيكل التنظيمي لمفتشية الضرائب	31
4-2	تطور عملية التحصيل الجبائي (2021 - 2024)	33

ملخص:

تناولت هذه المذكرة موضوع "الحوكمة الجبائية ودورها في عملية التحصيل الجبائي" من خلال دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة، حيث هدفت إلى إبراز أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين فعالية وكفاءة النظام الجبائي المحلي. ركزت الدراسة على تحليل العلاقة بين الشفافية، والمساءلة، وجودة التسيير داخل الإدارة الجبائية، وبين مستويات التحصيل الضريبي الفعلي. وقد أظهرت النتائج أن اعتماد ممارسات الحوكمة الجيدة يُسهم بشكل ملموس في رفع معدلات الامتثال الضريبي، وتقليل التهرب، وتعزيز ثقة المكلفين بالضريبة في الإدارة. واختتمت المذكرة بجملة من التوصيات التي تدعو إلى تعزيز الرقابة، وتحسين الخدمات الجبائية، وتكوين المورد البشري بما يتماشى ومتطلبات الحوكمة الرشيدة.

الكلمات المفتاحية: الضرائب، الحوكمة الجبائية، التحصيل الجبائي.

Abstract:

Ce mémorandum aborde le thème de la « Gouvernance fiscale et son rôle dans le processus de recouvrement » à travers une étude de cas de la Direction des impôts de la province de M'Sila. Il vise à souligner l'importance de l'application des principes de gouvernance pour améliorer l'efficacité et l'efficience du système fiscal local. L'étude s'est concentrée sur l'analyse du lien entre la transparence, la responsabilité et la qualité de la gestion au sein de l'administration fiscale, d'une part, et les niveaux réels de recouvrement, d'autre part. Les résultats ont montré que l'adoption de bonnes pratiques de gouvernance contribue significativement à l'amélioration du respect des obligations fiscales, à la réduction de la fraude et au renforcement de la confiance des contribuables dans l'administration. Le mémorandum conclut par une série de recommandations appelant au renforcement de la surveillance, à l'amélioration des services fiscaux et au développement des ressources humaines conformément aux exigences de bonne gouvernance..

Key-words: Impôts, Gouvernance fiscale, Recouvrement des impôts.

Résumé:

This memorandum addressed the topic of "Tax Governance and Its Role in the Tax Collection Process" through a case study of the Tax Directorate of the M'Sila Province. It aimed to highlight the importance of applying governance principles in improving the effectiveness and efficiency of the local tax system. The study focused on analyzing the relationship between transparency, accountability, and management quality within the tax administration and actual tax collection levels. The results showed that adopting good governance practices contributes significantly to raising tax compliance rates, reducing evasion, and enhancing taxpayers' confidence in the administration. The memorandum concluded with a set of recommendations calling for strengthening oversight, improving tax services, and developing human resources in line with good governance requirements.

Mots-clés: Taxes, Tax Governance, Tax Collection

مقدمة

تُعد الجباية من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدول لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، فهي تمثل المصدر الأساسي لتمويل الميزانية العامة، وتمكين الدولة من أداء وظائفها التقليدية والتنمية على حد سواء. غير أن فعالية النظام الجبائي لا تقاس فقط بقدرته على تعبئة الموارد المالية، بل أيضاً بمدى عدالته، وشفافيته، وكفاءته في التحصيل، وهو ما يتطلب حوكمة فعالة لهذا القطاع الحيوي.

في هذا السياق، برزت الحوكمة الجبائية كآلية معاصرة تسعى إلى تحسين أداء الإدارة الجبائية من خلال ترسيخ مبادئ الشفافية، والمساءلة، والمشاركة، والكفاءة في إدارة الموارد الجبائية. وتقوم الحوكمة الجبائية على بناء علاقة متوازنة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة، بما يعزز الثقة المتبادلة ويُسهم في تحسين الالتزام الطوعي والحد من التهرب الجبائي.

لقد أصبحت مسألة التحصيل الجبائي من أبرز التحديات التي تواجه الأنظمة الجبائية، خاصة في الدول النامية، حيث تعاني الإدارات الجبائية من ضعف فعالية آليات التحصيل، وارتفاع معدلات التهرب، وضعف الامتثال الضريبي، وهو ما يستدعي اعتماد مقاربات حديثة في الإدارة الجبائية تركز على مفاهيم الحوكمة الجيدة.

ان دراسة العلاقة بين الحوكمة الجبائية وعملية التحصيل الجبائي، من خلال تحليل كيفية تأثير تطبيق مبادئ الحوكمة على تحسين مردودية التحصيل، وتعزيز الشفافية، وتقليل الفجوة الضريبية. كما تسعى إلى تسليط الضوء على التحديات التي تعيق تجسيد الحوكمة الجبائية في الواقع العملي، واقتراح حلول وآليات فعالة لتعزيزها في سياق الإدارة الجبائية.

أولاً: إشكالية الدراسة

رغم الإصلاحات المتكررة التي شهدتها الأنظمة الجبائية في العديد من الدول، إلا أن ضعف التحصيل الجبائي لا يزال يشكل عائقاً كبيراً أمام تعبئة الموارد المالية اللازمة لتحقيق التنمية. ويُعزى هذا الضعف في كثير من الأحيان إلى غياب الحوكمة الجيدة داخل المنظومة الجبائية، مما يطرح التساؤل التالي:

■ إلى أي مدى تساهم الحوكمة الجبائية في تحسين عملية التحصيل الجبائي؟

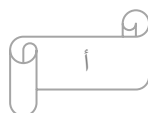
وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي عدد من التساؤلات الفرعية:

■ هل تلتزم الادارة الجبائية محل الدراسة بتطبيق مبادئ الحوكمة الجبائية ؟

■ كيف تؤثر مبادئ الحوكمة (الشفافية، المساءلة، الكفاءة، المشاركة) على فعالية التحصيل

الجبائي؟

■ هل تلعب الحوكمة الجبائية دوراً في زيادة أو تقليل في عملية التحصيل الجبائي؟



ثانياً: فرضيات الدراسة

- نعم تلتزم الادارة الجبائية محل الدراسة بتطبيق مبادئ الحوكمة الجبائية .
- إشراك المكلفين بالضريبة في العملية الجبائية يعزز الثقة ويقلل من التهرب الجبائي.
- التطبيق الفعال للحوكمة الجبائية يمكن ان يكون له تأثير ايجابي على زيادة التحصيل الجبائي .

ثالثاً: أهداف الدراسة

تهدف هذه المذكرة إلى:

- توضيح المفاهيم الأساسية المرتبطة بالحوكمة الجبائية والتحصيل الجبائي.
- تحليل أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على أداء الإدارة الجبائية في مجال التحصيل.
- تشخيص أهم المعوقات التي تحول دون تطبيق فعال للحوكمة الجبائية.
- اقتراح جملة من التوصيات والآليات لتعزيز الحوكمة وتحسين أداء التحصيل الجبائي.

رابعاً: أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذا الموضوع من خلال:

1-الأهمية العلمية: إذ يُسهم في إثراء الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بالحوكمة المالية والإدارية، ويفتح المجال لمزيد من الدراسات المتخصصة في هذا المجال.

2-الأهمية العملية: كون نتائج الدراسة قد تفيد صنّاع القرار والإدارات الجبائية في تطوير آليات التحصيل الجبائي وفقاً لمبادئ الحوكمة الرشيدة.

3-الأهمية التنموية: نظراً لما تلعبه الجباية من دور محوري في تمويل الخطط التنموية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

أسباب اختيار موضوع الدراسة

1- الأسباب الذاتية

- الميول الشخصي، والرغبة في دراسة هذا الموضوع من أجل الحصول على معلومات.
- علاقة هذا الموضوع بالتخصص الدراسي.
- المساهمة في إثراء المكتبة الجامعية بدراسة جديدة حول العلاقة بين محافظ الحسابات والمحاسبة الإبداعية.

2- الأسباب الموضوعية

- يعتبر موضوع الحوكمة الجبائية ودورها في عملية التحصيل الجبائي من المواضيع الحديثة، التي تستدعي البحث.
- محاولة التعرف أكثر على مختلف مبادئ الحوكمة الجبائية ودورها في عملية التحصيل الجبائي.
- تعزيز البحوث السابقة في هذا المجال ومحاولة فتح آفاق جديدة لتناول جوانب أخرى من موضوع الحوكمة الجبائية.

خامسا : منهج الدراسة:

انطلاقاً من طبيعة الدراسة الحالية وأهدافها، فقد تم استخدام منهجين هما المنهج الوصفي من خلال جمع المعلومات والبيانات من الكتب والمذكرات والمجلات ومنهج دراسة الحالة من خلال محاولة اسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي بمديرية الضرائب لولاية المسيلة.

الدراسات السابقة:

1- الدراسات السابقة باللغة العربية

دراسة (مقرّان سمية، 2024): بعنوان الحوكمة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي"، (مذكرة ماستر - جامعة المسيلة) حيث تناولت هذه الدراسة دور الحوكمة الجبائية في تفعيل التحصيل الجبائي، مع التركيز على مديرية الضرائب لولاية المسيلة كدراسة حالة. توصلت إلى أن تبني مبادئ الحوكمة يساهم في بناء نظام جبائي فعال وموثوق، يكافح التهرب الضريبي والفساد، ويزيد من الحصيلة الجبائية.

دراسة (خديجة بخالد وآخرون، 2024): بعنوان دور مبادئ الحوكمة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي" (مذكرة ماستر، جامعة الوادي)، حيث هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور الحوكمة في تقليل التهرب الضريبي، من خلال دراسة ميدانية بمديرية الضرائب لولاية توقرت. أظهرت النتائج أن الحوكمة تسهم في زيادة إيرادات الدولة وتقليل التهرب الضريبي.

دراسة (كعبور مروان وبن الربيع حسام، 2023): بعنوان دور الحوكمة في تفعيل التحصيل الجبائي في الجزائر"، (مذكرة ماستر، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريرج)، حيث تسلط الدراسة الضوء على أهمية الحوكمة الجبائية في تحقيق العدالة والشفافية في جباية الضرائب، وتقليل التهرب الضريبي، من خلال تنفيذ تشريعات ضريبية عادلة وفعالة.

2- الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

دراسة (أحمد فرحان عوض الشراة، 2018): بعنوان

"Determinants of Sales Tax Compliance among Jordanian SMEs: The Moderating Effect of Public Governance"

أطروحة دكتوراه - جامعة أوتارا ماليزيا (Universiti Utara Malaysia) حيث تبحث هذه الدراسة في العوامل المؤثرة على امتثال ضريبة المبيعات بين الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، مع التركيز على الدور المعدل للحكومة العامة.

دراسة (دينيس بوين أوشونيسي، 2014): بعنوان

"Tax Compliance Determinants: A Proposed Model for Cross-Country Analysis"

أطروحة دكتوراه - جامعة تكساس في إل باسو (University of Texas at El Paso) حيث تقدم هذه الأطروحة نموذجًا مقترحًا لتحليل محددات الامتثال الضريبي عبر الدول.

هيكل الدراسة:

وفقا لأهداف الدراسة ولمعالجة إشكالية البحث المطروحة قمنا بتقسيم بحثنا هذا إلى فصلين، الفصل الأول الذي عالجنا فيه المتغير الأول والثاني للدراسة وكذا العلاقة بين المتغيرين نظريا وكان معنون بالإطار النظري للحكومة الجبائية والتحصيل الجبائي والذي تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث:

■ المبحث الأول: الإطار النظري للحكومة الجبائية

■ المبحث الثاني: ماهية التحصيل الجبائي

■ المبحث الثالث : دور الحكومة الجبائية في تعزيز عوائد التحصيل الجبائي

أما الفصل الثاني فعالجنا فيه الإطار التطبيقي للدراسة وكان معنون بالإطار التطبيقي للحكومة الجبائية ودورها في عملية التحصيل الجبائي والذي بدوره تم تقسيمه أيضا إلى مبحثين كما يلي:

■ المبحث الأول: لمحة عامة عن مديرية الضرائب لولاية المسيلة

■ المبحث الثاني: تحليل علاقة الحكومة بالتحصيل الجبائي بمديرية الضرائب لولاية المسيلة.

الفصل الأول

الإطار النظري للحوكمة والتحصيل

الجبائي

تمهيد

يشكل هذا الفصل التمهيدي مدخلاً نظرياً لفهم العلاقة التفاعلية بين الحوكمة والتحصيل الجبائي، حيث يُعدّ كل منهما ركيزة أساسية في بناء دولة المؤسسات وتعزيز التنمية المستدامة. ففي ظل التحديات الاقتصادية والمالية التي تواجهها الدول، أصبح من الضروري تبني منظومة حوكمة فعالة تدعم السياسات الجبائية وتُسهم في تحسين مردودية الجباية. ومن هذا المنطلق، يتناول هذا الفصل المفاهيم الأساسية للحوكمة والتحصيل الجبائي، ويستعرض أهم النظريات المرتبطة بهما، إلى جانب إبراز الأبعاد التي تربط جودة الحوكمة بفعالية النظام الجبائي، مما يمهد لفهم أعمق للإطار التطبيقي في الفصول اللاحقة، مما سبق تم تقسيم هذا الفصل الأول إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للحوكمة الجبائية

المبحث الثاني: ماهية التحصيل الجبائي

المبحث الثالث : دور الحوكمة الجبائية في تعزيز عوائد التحصيل الجبائي

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للحوكمة الجبائية

سندرس في هذا المبحث مفهوم الحوكمة الجبائية، وأهمية وأهداف ومبادئ الحوكمة الجبائية وكذا آليات الحوكمة الجبائية.

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة الجبائية

لقد ورد عدة تعاريف نذكر منها:

تعرف الحوكمة الجبائية بأنها: "مجموعة القواعد والاجراءات التنظيمية التي تمارسها الادارة الضريبية لضمان حسن سير العمل والارتقاء به وزيادة الثقة بين المتعاملين معها لتحقيق العدالة معها لتحقيق العدالة وتوفير الشفافية وتقرير المساءلة لجميع العاملين وذلك لتحقيق اهداف التشريع الضريبي وزيادة الثقة في النظام الضريبي والاقتصادي للدولة". (بن عيشى و بن عيشى ، 2022، صفحة 02).

ويمكن تعريف الحوكمة الضريبية على انها: "الجانب المؤسسي للسياسة الجبائية، حيث انها تتألف من مجموعة من القواعد والاجراءات التي تحدد كيفية اعداد الميزانيات العامة وتنفيذها ورصدها". (عوادية و بهلول ، 2019، صفحة 4).

هي: "عملية وضع وتطبيق (انشاء، وتعديل، الغاء) القوانين الجبائية مع مراعاة المبادئ الاساسية للحوكمة لتحقيق اهدافها ومنها الشفافية والمساءلة". (عبيدي و بوشيخي، 2021، صفحة 397)

كما يعرف Sandrine Groult الحوكمة الجبائية بانها "تعني الادوار والمسؤوليات الجديدة للإدارات الجبائية لتحقيق الصلابة في الرقابة الجبائية والشفافية المعتمدة لنقل وتحويل المعلومات الجبائية للجمهور". (بوشوشة، 2021، صفحة 107).

ويمكن تعريف الحوكمة الجبائية: "هي ايجاد الية للمراجعة الجبائية على مجمل الاداء المالي والمحاسبي للشركات بما يحقق جودة الافصاح الجبائي لتعزيز الامن الجبائي للشركات وترشيد العبء الجبائي للمحافظة على الحصيلة الجبائية من الضياع وذلك ضمن نصوص قانونية شفافة واضحة". (راشدي، 2017، صفحة 487)

من خلال ما سبق يمكن تعريف الحوكمة الجبائية على انها هي مجموعة القوانين والاجراءات التي تسعى الى تحقيق الجودة في الاداء لاختيار الاساليب الفعالة من اجل تحقيق اهداف الادارة الضريبية، وضمان الالتزام المكلفين ورقابة عليهم، والتي بدورها تضمن الهدف الرئيسي الذي هو تعظيم حصيلة الإيرادات.

المطلب الثاني: اهمية واهداف ومبادئ الحوكمة الجبائية

اولا: اهمية الحوكمة الجبائية

تعتبر الحوكمة الجبائية ذات اهمية لكل من المكلفين والادارة الضريبية، حيث يمكن عرض اهمية الحوكمة الجبائية على النحو التالي (طيبة و بوعزة ، 2020، صفحة 952):

- التأكيد على حقوق العاملين بالحقل الجبائي دون اهدار لحقوقهم الادارية والوظيفية وتولي المناصب القيادية، او المتعاملين مع الادارة الضريبية من المكلفين الجبائيين او من يمثلهم من المحاسبين او المحامين، وسهولة الاجراءات والحق في الدفاع والطعن، والتعامل مع ادارات الضريبية المختلفة بسهولة وشفافية، كذلك الحق في عدم اطلاع الغير على الملف الضريبي الا المخول لهم ذلك قانونا.
- منع الفساد المالي والاداري وتحسين الاداء الضريبي، وتسهيل العمل في الادارة الضريبية ومنع حدوث الازمات.
- خلق الافصاح والشفافية والعدالة والموضوعية وعدم الغلو في تطبيق القانون والتعليمات التنفيذية والذي يعطي كل ذي حق حقه.
- يحافظ على حقوق الخزينة من الايرادات المستحقة دون اسراف او تجاوزات في القانون من جهة، ومن جهة اخرى مراعاة حقوق دافعي الضرائب وحماية مصالحهم.
- انشاء الوظيفة الجبائية في المؤسسات، مما يسمح بتسيير الخطر الجبائي وتخفيض العبء الضريبي وجعل التسيير الجبائي احسن اداء وأكثر فعالية.

ثانيا: اهداف الحوكمة الجبائية

تتمثل اهداف الحوكمة الجبائية فيما يلي (تراس و قبور، صفحة 12):

- تحقيق رفع الكفاءة المؤسسات مع وضع انظمة فعالة للأداء.
- وضع انظمة رقابية كفيلة باكتشاف وتصحيح الانحرافات.
- تقليل الغش وتضارب المصالح والتصرفات غير قانونية.
- ايجاد ادارة ضريبية عادلة تعمل بكفاءة واحتراف.
- رفع مستوى الوعي الضريبي، وخلق ثقافة الالتزام الطوعي لدى المكلفين بدفع الضريبة.
- التحسين المستمر للأنظمة الضريبية للوصول الى تحقيق المتطلبات المستهدفة لمستوى الخدمة المقترحة.

- تنمية وتطوير الموارد البشرية.
- مراعاة مصالح الاطراف المختلفة وتفعيل التواصل معهم.
- تقييم اداء الادارة العليا تعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة.
- تحقيق الاستغلال والاستخدام العقلاني لموارد ومنع استنزافها وتدميرها.
- تساهم في وضع الاستراتيجيات التنموية برؤية مستقبلية أكثر توازنا وعدلا.
- العدالة والشفافية والمعاملة النزيهة لجميع الاطراف ذوي المصلحة المشتركة.

ثالثا: مبادئ الحوكمة الجبائية

ومن اهم مبادئ الحوكمة الضريبية المستتبطة من مبادئ الحوكمة العامة ما يلي: (بوشية و جنيدي ، 2021 - 2022، الصفحات 25 - 27)

1- دور مجلس الادارة:

ينبغي في إطار حوكمة المؤسسات ان يتم ضمان التوجيه والارشاد الاستراتيجي للمؤسسة، والرقابة الفعالة لمجلس الادارة على إدراك المبادئ التنفيذية للمؤسسة، ومحاسبة مجلس الادارة عن مسؤولية امام الجمعية واصحاب المصالح، وتعتبر عملية وضع السياسات والاشراف على النظم المختلفة (الرقابة، الحوكمة ...) أحد مسؤوليات مجلس الادارة، كما يجب وضع معايير الاداء لقياس سلوك مجلس الادارة فدور ومسؤوليات مجلس الادارة يجب ان تكون واضحة، ومحددة ومعلنة من حيث الصلاحيات والمسؤوليات الحقوق الواجبات المزايا الاجور والمكافئات.

يجب على اعضاء مجلس الادارة وعلى اساس توفير كافة المعلومات وكذا بنوايا حسنة وبغناية العمل على تحقيق افضل مصلحة كما على مجلس الادارة القيام بوظائف رئيسية توجيه استراتيجية المؤسسة سياسة المخاطر ، خطط العمل السنوية، تحديد اهداف المؤسسة واختيار المسؤولين التنفيذيين الرئيسيين، ومراقبة التنفيذ واداء المؤسسة، وكذلك ايضا يجب ان يكون مجلس الادارة قادر على ممارسة التقييم والحكم الموضوعي لشؤون المؤسسة بصفة مستقلة، وهذا من خلال تكليف عدد من اعضاء مجلس الادارة من غير موظفي المؤسسة ذوي القدرة على ممارسة الحكم المستقل للقيام بمهام يحتمل وجود تعارض في المصالح بها، كما انه عندما يتم انشاء لجان مجلس الادارة ينبغي على مجلس الادارة ان يحدد ويفصح عن صلاحياتها، وكذلك ايضا يجب ان تتوفر لأعضاء مجلس الادارة كافة المعلومات وفي الوقت المناسب كي تساعد على اتخاذ القرار.

2- الافصاح والشفافية:

ان الشفافية هي الاسلوب او الطريقة التي يمكن من خلالها عرض القوانين الانظمة والتعليمات الضريبية على المكلفين، وذلك من شأنه ان يؤدي الى زيادة قدرهم في معرفة مقدرا الضريبة المفروضة على دخولهم، بحيث تهدف الشفافية والافصاح عموما الى جعل الامر واضحا وشفافا بعيدا عن اللبس والغموض وتعد الاجراءات، بمعنى تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.

فتحقيق الحوكمة في الادارة الضريبية تتطلب توفر كافة البيانات، والمعلومات عن اسس فرض الضريبة، واسس الربط والتقدير بموضوعية، ولتحقيق الثقافة وحرية المعلومات يجب ان تقوم الادارة الضريبية بتجميع وتوحيد التعليمات التنفيذية للفحص الضريبي، ونشرها والاعلان عنها مع استمرار تحديثها وارسالها للممولين خاصة الملتزمين منهم بإمسك دفاتر وسجلات منتظمة، بحيث يهتدي بها الممولون عند اعدادهم للإقرارات الضريبية، والتي يقدمونها الى الادارة الضريبية.

ولا يخفي على أحد اهمية الافصاح عن اوجه صرف الحصيلة الضريبية ليعرف الممول مدى مساهمته في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومدى الاستفادة التي تعود عليه بشكل مباشر او غير مباشر من إنفاق حصيلة الضرائب سنويا، ليس عن طريق البيانات الاجمالية الواردة في مجلدات الموازنة العامة للدولة بل عن طريق نشر بيانات تفصيلية.

3- المساءلة المتكافئة:

ان توفر انظمة المساءلة وعلى وفق المسؤوليات والصلاحيات الممنوحة لموظفي السلك المالية، تعمل على تعزيز ثقة الاطراف ذات العلاقة بنزاهة الادارة التنفيذية، كما انها تعمل على تحسين اداء العاملين والحد من الفساد المالي والإداري.

ويظل تعزيز المساءلة من خلال الرقابة نشاطا اساسيا لعمل الاجهزة الرقابية وتقوم الاجهزة العليا للرقابة المالية بمراقبة الرقابة على امتثال الكيانات المراجعة للقواعد والانظمة.

والمساءلة المتكافئة بمعنى اخر تعني تمكين ذوي العلاقات من الافراد داخل الادارة الضريبية وخارجها، من مراقبة العمل دون ان يؤدي الى تعطيل العمل او الاساءة الى الاخرين، فضلا عن تطبيق الانظمة والتعليمات بكل شفافية على جميع الموظفين في المؤسسة، وتعد المساءلة الوجه الاخر للقيادة ودونها تكون القيادة الدكتاتورية، وهي التزام يلزم الاخرين بالمحاسبة او الاجابة عن المسؤولية التي تستند إليهم.

4- المشاركة الجماعية:

يقوم هذا المبدأ على ان يكون هناك مشاركة للجميع في الادارة الضريبية وتتم هذه المشاركة باستقلالية كبيرة اي ان كل فرد يكون مسؤولاً عن افعاله.

حيث يتعين ان تنتهج الادارة العليا للإدارة الضريبية مبدأ المشاركة الجماعية الفعالة للعاملين بالإدارة الضريبية والممولين في اتخاذ القرارات المتعلقة بهم.

لعل هذا الاتجاه هو الذي دفع المشرع الى مبدأ التمثيل المقصود للأطراف ذوي المصالح الحيوية، في اللجان العليا بالمصالح الضريبية بحيث تكون القرارات اللجان وتوصياتها محققة لمصالح كافة الاطراف بما يحقق المصالح العليا للمولين والادارة الضريبية في نفس الوقت.

فالمشاركة الجماعية هي مشاركة الادارة وعمال، وموظفي المؤسسة وجمعيات المجتمع المدني في رسم السياسات ووضع القرار من خلال الراي مع الآخرين والوقوف على كل الاقتراحات والتوصيات وتعتمد على قيم المساواة والاحترام والعطاء الذي يستند عليه التكامل، حيث يقدم كل طرف امكانيات بشرية مادية وفنية لتحقيق الاهداف المشتركة لزيادة التنمية في جميع الميادين.

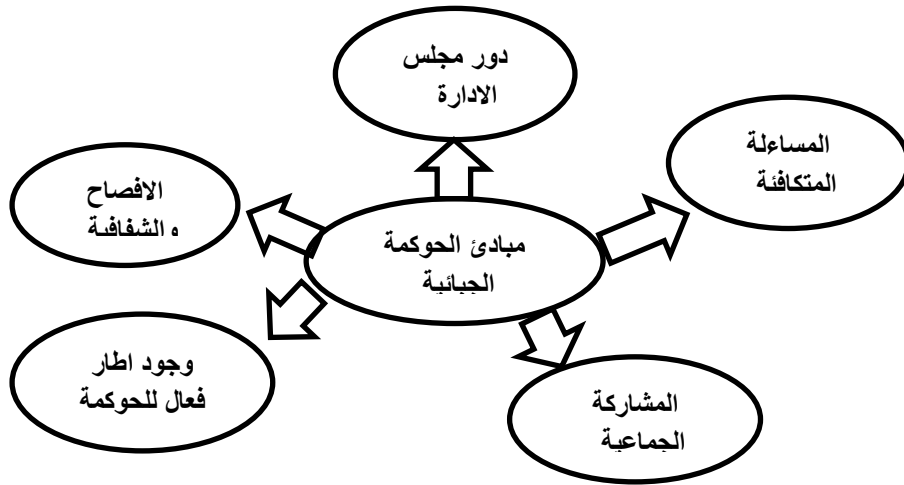
5- وجود إطار فعال للحوكمة الجبائية:

يجب على إطار الحوكمة الضريبية في الادارة الضريبية بان يعمل على رفع مستوى الشفافية، كفاءة الاسواق المالية ان تتماشى مع احكام القانون، يوزع المسؤوليات بين الجهات المسؤولة بشكل واضح، منح السلطة والموارد للسلطات الاشراف والتنظيمية لتأدية مهامهم بكل مهنية وموضوعية.

وقد ركز هذا المبدأ على الجوانب التالية:

- ينبغي ان تنص التشريعات على توزيع المسؤوليات بين الهيئات المختلفة بشكل واضح مع ضمان خدمة المصلحة العامة.
- ينبغي ان يكون لدى الجهات الإشرافية التنظيمية والتنفيذية السلطة والنزاهة والموارد للقيام بواجبها بطريقة متخصصة وموضوعية فضلاً عن قراراتها.
- ينبغي ان تكون في الوقت المناسب وشفافية مع توفير الشرح التام لها، اي ان يعهد بالمسؤوليات التنظيمية الى اجهزة يمكنها القيام بوظائفها بدون تعارض في المصالح وتخضع للمراجعة القضائية

الشكل (1-1) : مبادئ الحوكمة الجبائية



المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على ما سبق

المطلب الثالث: آليات الحوكمة الجبائية

حيث يمكن تصنيفها الى نوعين: (بن عيشي و بن عيشي ، 2022 ، صفحة 59)

أولاً: آليات مباشرة (الرقابة المباشرة أو الرقابة الضريبية)

وتشمل الرقابة على الاداء والرقابة النظامية

1-الرقابة على الاداء :

حيث تركز الرقابة على الاداء على ما يلي:

- رقابة على الاقتصاد لنشاطات وسياسات الادارة الضريبية بشكل صحيح وسليم والذي يعني المحافظة على الكلفة المنخفضة في استخدام المواد والتجهيزات في عمل الادارة الضريبية، وعدم اعاقا التكلفة الفعلية الجودة وكمية الأعمال المقدمة والمطلوبة.
- الرقابة في استعمال الموارد البشرية والمالية الموجودة في الدوائر الضريبية حيث يتم ربط الكفاءة مع الاقتصاد بالموارد المتاحة بحيث يتم انجاز العمل بشكل مرتبط مع الواقع بالنسبة للملفات الموجودة واستخدام الفنيات المطلوبة لكل حالة على الملفات الموجودة بما يتناسب معها.
- الرقابة على فاعلية الاداء: المتعلقة بأهداف الادارة الضريبية من تحصيل الضريبة وسد حاجات الدولة إيرادات وحصر للمجتمع الضريبي وتقليل التهرب الضريبي، وعليه يجب أن يتم تحقيق هذه

الفاعلية من خلال صياغة الأهداف بشكل رئيسي وأن تكون متعلقة بكل مستوى اداري حسب المستوى ادارة عليا ادارة متوسطة ادارة تنفيذية (دنيا) ومتابعة ذلك دون ارهاق كاهل الادارات بالطلبات المتعددة بالإضافة الى تحديد المهام بشكل مباشر وواضح للوصول إلى الاهداف المرجوة ان الرقابة على الاداء من خلال الاقتصاد والكفاءة والفاعلية مع فحص جوانها بشكل مستمر، تؤدي إلى زيادة تحسين ظروف العمل والمرونة فيه واتخاذ القرارات المناسبة مع المساءلة العامة للإدارة الضريبية، للوصول الى الموضوعية في الاداء بدون اسراف في الموارد او تضییع لحقوق الدولة من إيرادات الخزينة

2- الرقابة النظامية:

هي عبارة عن مدى تطبيق الادارة الضريبية للقانون وتنفيذه من دون مخالفته وبشكل صحيح. وعليه يتوجب على الادارة الضريبية أداء واجباتها الموكلة والمخولة لديها بدقة، من خلال التطبيق الصحيح لقانون ضريبة الدخل. واحكام الرقابة على تنفيذها، مع عدم اصدار القرارات او التعليمات والأنظمة الا في ضوء القانون، وعدم اصدار تفسيرات المتناقضة التي يترتب عليها اختلاف تطبيق القانون على نفس الحالات المتشابهة، وكذلك احترام الحريات الشخصية لدافعي الضريبة مما يتعين معه ضرورة الوضوح التام والافصاح لكل القرارات التي تصدرها الادارة الضريبية والتي تتعلق بدافعي الضريبة.

ثانيا: آليات غير مباشرة (الرقابة غير المباشرة):

وتشمل ما يلي:

- دقة وفاعلية الرقابة الداخلية المتمثلة في الرقابة الادارية والرقابة المحاسبية والضبط الداخلي في الشركات.
- امساك الدفاتر وسجلات المحاسبية منتظمة وفقا لمعايير المحاسبة الدولة.

المبحث الثاني: ماهية التحصيل الجبائي

المطلب الأول: مفهوم وأهمية وأهداف التحصيل الجبائي

أولاً: مفهوم التحصيل الجبائي

من بين التعاريف الخاصة بالتعريف الجبائي نذكر ما يلي:

يقصد بها: "مجموع العمليات التي تقوم بها الادارة المالية في سبيل وضع القوانين والانظمة الضريبية من جيوب المكلفين بها الى الخزينة العامة للدولة". (بن عزوق و مسقم ، صفحة 520)
هو عبارة عن مجموعة من الاجراءات والقواعد المتبعة لنقل الضريبة من ذمة المكلف بالضريبة الى الخزينة العمومية. (بولحية و واخرون ، 2022 ، صفحة 242)

ويمكن تعريفه على انه : "هو الفعل الذي تهدف من خلاله ادارة الضرائب بجمع الحقوق والرسوم من المكلفين ويكون التحصيل بالتراضي او جبرا". (تتاي و سعداوي، 2021 - 2022 ، صفحة 08)
يمكن تعريفها: "هو مجموع الاجراءات التي يتم من خلالها انتقال الضريبة من أصول دافعي الضرائب الى خزائن الخزينة العامة " (عبد المالك و لبرش، 2021 - 2022 ، صفحة 19)
ويمكن تعريفها : "مجموع العمليات التي تقوم بها الادارة المالية في سبيل وضع القوانين والأنظمة الضريبية موضع التنفيذ، وبالتالي ايصال حاصلات الضرائب الى خزينة الدولة". (بنادي، 2019 / 2020 ، صفحة 35)

من خلال ما سبق يمكن تعريف التحصيل الجبائي انه مجموع الاجراءات القانونية والتنظيمية الرامية الى تبيان الكيفية او الطريقة التي يتم من خلالها يقوم المكلف بالضريبة بإبرام ذمة اتجاه الخزينة العمومية.

ثانياً: أهمية التحصيل الجبائي

تعتبر أهميته فيما يلي: (دريسي و جوة هبة ، 2023 - 2024 ، صفحة 25)

- تعد من اهم الموارد المالية لميزانية الدولة والجماعات المحلية
- تعد مرحلة التحصيل اهم مرحلتين لسببين فيهما يتم جمع الحصيلة التي تم تقديرها مسبقا كما انها تجعل جميع الخطوات السابقة لها لا قيمة لها في حالة عدم اتمام عملية التحصيل ومنه عجز الميزانية.
- تؤدي مرحلة التحصيل الى اكتفاء ميزانية الدولة ذاتيا دون الحاجة الى الاقتراض من الخارج وفي ذلك مساس بالسيادة الوطنية وفرض التوجيهات غير وطنية المنبع.

▪ نجاح عملية التحصيل تؤدي الى الاستثمارات التي تحقق رفاهية وتطور الدول.

ثالثا: اهداف التحصيل الجبائي

ومن اهداف الحوكمة الجبائية نذكر ما يلي: (صوشة و طرشون ، 2023 - 2024 ، صفحة 60)

الحفاظ على الاقتصاد الوطني بالتمويل المتواصل لميزانية الدولة.

تحصيل الضريبة سنويا كونها من اهم ايرادات الدولة التي تساهم في تحقيق التوازن بين الايرادات العامة للدولة ونفقاتها.

منع التهرب من دفعها عن طريق مختلف العقوبات التي تقررها الدولة.

يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك بزيادة منسوب الادخار من خلال الحد من الاستهلاك الغير ضروري مرتفعة، وتستعمل ايضا كأداة لتشجيع الاستثمار من خلال منح الاعانات والتخفيضات.

اخضاع بعض السلع الضارة بالصحة العمومية والمؤدية الى امراض مزمنة وخطيرة الى ضرائب مرتفعة بهدف الحد من استهلاكها.

المطلب الثاني: عوائد التحصيل الجبائي

حيث تشمل كل الايرادات التي يتم تحصيلها من الضرائب على الدخل والارباح وضمان الاجتماعي، وكذا الضرائب على السلع والخدمات والرواتب والضرائب على الملكية ونقل الملكية، والضرائب الاخرى وهي تصنف في الجزائر الى ضرائب بترولية وضرائب عادية وهي كالتالي: (جمافوا و دوة ، 2023 ، صفحة 878)

اولا: الجبائية العادية:

وتتكون من مختلف الضرائب والرسوم وهي كالتالي:

1-الضرائب المباشرة وغير مباشرة:

فالضرائب المباشرة هي التي تفرض على مختلف انواع المداخل كالأرباح الصناعية والتجارية والارباح غير التجارية وفوائد السلف والضمانات والمرتببات والاجور الخ، حيث من مميزاتها سهولة تحصيلها ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية الى حد ما، من اهمها الضريبة على الدخل الاجمالي، الضريبة على ارباح الشركات اما الضرائب غير المباشرة فتتكون من الضرائب على الاستهلاك لكنها تخص فقط المنتجات غير الخاضعة للرسوم على رقم الاعمال كالذهب والفضة الخ.

2- حقوق التسجيل والطابع:

وتتكون من الايرادات التي تحصلها الدولة لقاء تسجيل العقود لقاء تسجيل العقود الرسمية (الادارية، نقل الملكية الخاصة بالمنقولات او العقارات الخ)، بالإضافة الى حقوق الطابع المفروضة على التداول في شكل طوابع جبائية او دمغة.

3-رسوم على رقم الاعمال:

وتفرض على مجموعة المواد الاستهلاكية وبالتالي فهي ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك، والمحددة في جزائر في الرسم على القيمة المضافة.

4-الحقوق الجمركية:

المراد بالتعريف الجمركية هي جدول الرسوم والضرائب التي تفرضها الدولة على السلع الصادات او الواردات، والهدف من فرض مثل هذه التعريفات ليس جبائيا فقط، بل قد تستعمل في حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الاجنبية، حيث ان الرسم على المنتجات الاجنبية المستوردة للحد منها.

ثانيا: الجباية البترولية

وهي الاتاوة المفروضة مقابل استغلال الثروات العمومية، والضرائب المباشرة على النتيجة التي تحققها الشركات العاملة في المجال البترولي، والتي يحكمها قانون ضريبي في إطار القانون المحروقات يتمثل في النظام الجبائي المطبق على نشاطات التنقيب عن محروقات واستغلالها ونقلها بواسطة الانابيب، وتكريرها وتحويل وتسويق وتخزين وتوزيع المنتجات البترولية، وكذا الهياكل والمنشآت التي تسمح بممارسة هذه النشاطات، وهي تتكون من مجموعة اقتطاعين وهما:

- الرسم على الدخل البترولي يدفع شهريا للخرينة العمومية وهو عبارة عن قيمة الانتاج السنوي للمحروقات لكل مساحة استغلال ناقص المبالغ المحسومة المرخص بها سنويا
- ضريبة مباشرة على الارباح الناتجة عن نشاطات البترولية المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل عبر القنوات بينما تشمل الايرادات غير الضريبية في الجزائر ايرادات املاك الدولة (الدومين) والتي تتمثل في حصيلة الاستغلال او تأجير او بيع املاك الدولة، كالاتاوات المحصلة من الشركات والاشخاص الذين يستغلون المناجم والمحاجر التي تعود ملكيتها للدولة ، وكذا المكافاة التي تحصل عليها الدولة من حراء تخصيص المباني العامة، وكذا مختلف الايرادات الاخرى للميزانية، كالقروض والايرادات النقدي، وبيع جزء من ممتلكات، والهيئات والوصايا.

المطلب الثالث: معوقات التحصيل الجبائي واجراءات تحسينه

اولا: معوقات التحصيل الجبائي

حيث توجد عدة عوائق تعيق عملية التحصيل الجبائي مما ينعكس سلبا على اهمية الضريبة، وتتمحور هذه العوامل فيما يلي (تتايحي و سعداوي، 2021 - 2022، صفحة 29):

1-جمود النظام الضريبي:

يؤدي بقاء أي نظام ضريبي لفترة زمنية طويلة الى خلق تقاليد فنية وادارية ترتبط بطبيعة عناصر اوعية الضرائب من جهة، وبإجراءات تقديرها وربطها وتحصيلها وبتنظيم ادارتها من جهة، وبإجراءات تقديرها وربطها وتحصيلها وبتنظيم ادارتها من جهة اخرى، وينشا ارتباط كل من المكلفين والادارة الضريبية بهذه التقاليد، مما يصعب احداث أي تغير في النظام الضريبي سواء بفرض ضرائب جديدة او الغاء او تعديل ضرائب قائمة، لذلك يشكل الجمود الضريبي كعائق كبير لإحداث أي اصلاح ضريبي.

2-الازدواج الضريبي

يقصد بالازدواج الضريبي فرض نفس الضريبة او ضريبة متشابهة لها أكثر من مرة على نفس الشخص وعن نفس المال وفي نفس المدة.

3- الضغط الضريبي

ان ما يحدثه فرض الضرائب المختلفة من تغيرات الاقتصادية والاجتماعية، يختلف عمقا واتساعا تبعا لحجم الاستقطاعات الضريبية من ناحية وصورة التركيب الفني للهيكل الضريبي من ناحية اخرى يؤدي الى التأثير على مختلف مظاهر الحياة في المجتمع وذلك التأثير هو ما يعبر عنه بالضغط الضريبي.

4-نقص تأهيل المصالح الجبائية:

يعد نقص تأهيل المصالح الجبائية عائقا كبيرا في مجال التحصيل الجبائي الناجع حيث تم مواكبة التطورات التي تعرفها الجماعات المحلية بشكل عام والادارة الجبائية بشكل خاص، لذلك نجد ان الغموض في توضيح الاختصاصات المعنية لهاته المصالح وتقييد صلاحياتها بشكل يؤثر سلبا على عملية التحصيل الجبائي، كما نجد نقصا واضحا في تجسيد مبدا الاقتصاد من خلال صرف نفقات كبيرة من اجل تحصيل اقل.

5- اعتماد الاساليب التقليدية:

تعتمد المصالح الجبائية الجزائرية على الاساليب التقليدية في تحصيل الضريبة، من خلال تعقيد الاجراءات الادارية وتجسيد البيروقراطية السلبية في مجال استقطاب المكلفين، واعتماد الطريقة الورقية انجاز الاعمال مما خلف بطء شديدا في عملية التحصيل الجبائي وعدم كفاءتها.

6- رسوم وضرائب تقليدية:

تعثر الرسوم والضرائب الحالية تقليدية الى حد ما حيث تعاني الجباية من عدم وجود مرونة في استحداث او الغاء رسوم وضرائب ومثال ذلك قيمة السيارات التي استحدثت على اساس ظرفي لكنها لا تزال سارية المفعول لحد الان.

7- نقص اعوان الرقابة:

سجلت الادارة الجبائية عجز كبيرا في المورد البشري اللازم اداء مهامها المتزايدة بالنظر الى تزايد الوعاء الضريبي من حيث الكم والقيمة وهذا يظهر الاثر السلبي على مدى نجاعة التحصيل الجبائي ويفتح المجال واسعا لعمليات الغش والتهرب الضريبيين.

8- نقص الوعي الضريبي:

وهذا راجع لانعدام الثقة في الدولة وكان الاشخاص القائمين على القانون والتشريعات يفرضون الضريبة لحسابهم الخاص وليس الفائدة المصلحة العامة، يقابله نقص في عمليات التوعية والاعلام والتي من شأنها تحسيس المواطنين مدى اهمية التحصيل الجبائي لتحقيق التنمية على جميع الاصعدة ومن بين الافكار السائدة نذكر:

- الاعتقاد السائد بان الضريبة اداة اغتصاب وسلب اموال الفرد، لهذا يرد الافراد عليها بالتهرب لاعتباره وسيلة مقاومة.
- العداء الدائمة للإدارة الجبائية من قبل المكلف بالضريبة.
- الاعتقاد الديني لبعض طبقات المجتمع بعدم شرعية الضريبة.
- مساهمة بعض اعوان الادارة الجبائية في تفشي نقص الوعي الضريبي وتأكد النظرة السلبية للضريبة لدى المكلفين من خلال انتهاج الاعوان لسياسة انتقالية في مراقبة وفرص الضريبة.

9- الاعفاءات الضريبية

الاعفاء الضريبي هو عدم فرض الضريبة على دخل معين اما بشكل مؤقت او بشكل دائم تلجا الدول الى هذا الامر لاعتبارات تقدرها بنفسها وبما يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. (جانب الله و بن هناية ، 2021 - 2022، صفحة 30)

ثانيا: اجراءات تحسينه

من بين الاجراءات من اجل تحسين التحصيل الضريبي نذكر ما يلي: (خروبي و جيلالي عياد ، 2022، الصفحات 114-128)

1- دور الحكومة في تحسين التحصيل الضريبي:

بهدف تحسين اداء التحصيل الضريبي يتوجب على السلطات العليا اتخاذ الاجراءات التنظيمية التالية:

1-1- الاجراءات التنظيمية الواجب اعتمادها:

- العمل على رقمته الادارة الجزائرية مما يؤدي بالمكلفين بالضريبة التحلي بالواقعية في تصريحاتهم
- تفعيل دور المجلس الاعلى للجباية.
- العمل على تعريب الادارة الجبائية، خاصة وان القضاء لا يأخذ بالوثائق غير مدونة باللغة الرسمية
- العمل على حوكمة الاعفاءات الجبائية.
- تفعيل دور الاعلام في ترقية الحس الجبائي لدى المكلفين بالضريبة.

2-1- الدراسة الموضوعية لقوانين المالية:

- تتمثل الدراسة الموضوعية عند اعداد قوانين المالية فيما يلي:
- الحرص على اعداد قوانين المالية وفق مقتضيات التنمية الشاملة.
- يجب ان تواكب قوانين المالية التطورات الحاصلة في بيئة العمل الاعمال والمجتمع.
- السهر على استقرار التشريع الضريبي.
- عدم ترك مجال للوبيات المالية التدخل في رسم السياسة المالية.

3-1-مراجعة النصوص التشريعية الجبائية والتنظيمية المعمول بها:

بهدف تجسيد فعالية النظام الضريب الجزائري يتوجب على السلطات العليا ان تحرص على مراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بهما بهدف تحقيق العدالة الضريبية وفقا لأحكام المادة 78 من الدستور، وهذا من خلال:

- تصحيح كل الاختلالات التي تتضمنها القوانين الضريبية.
- تبسيط صياغة القوانين الجبائية واجراءات المتعلقة بها.
- التخفيف من العبء الضريبي.

- توحيد نسبة الضريبة على ارباح الشركات.
- يجب توضيح بشكل دقيق احكام المواد المتعلقة بالمتابعات لضمان حقوق المكلف بالضريبة.
- منح السلطات واسعة لقابض الضرائب تمكنه من اداء مهامه.
- تجريم الغش والتهرب الجبائيين وافتعال الاعسار.

2. دور الادارة الضرائب في تحسين التحصيل الضريبي

من خلال ما يلي:

- الاهتمام بالتبليغات المرسلة للمكلف بالضريبة لضمان حقوقه.
- تحميل قابض الضرائب المتقاعس عن اداء واجبه مسؤولية باقي التحصيل لمختلف الضرائب والرسوم .
- اخلقه الادارة من خلال ضبط سلوكيات الاعوان ولاسيما اصحاب المناصب العليا.
- السهر على تنسيق الاعمال بين مصالح الوعاء ومصالح التحصيل.
- العمل على وضع برمجيات تسهل عمل قباضات الضرائب.
- دعم وتحسين جودة الرقابة الجبائية بهدف تحقيق مبدا العدالة الضريبية.
- العمل على اعتماد خطة التحصيل المتأخرات الضريبية انطلاقا من أهميتها.
- دعم قباضات الضرائب بالوسائل المادية والتكنولوجية.
- الاهتمام بالأعوان سواء من حيث جانب الخدمات.
- العمل على توفير الحماية القانونية لهم من كل اشكال الضغوطات التي يتعرضون لها.
- تحسين الراتب والمكافآت لحمايتهم من كل اشكال الاغراءات الممارسة عليهم.
- العمل على الاعتماد القانوني لأعوان التحصيل الجبائي.
- تأهيل المورد البشري خلال التكوين المستمر والرسكلة وتجديد المعلومات سواء على المستوى المحلي او الجهوي او الوطني.
- الحرص على ان تكون التوظيف وتولي المناصب العليا وفق احكام مواد قانون الوقاية من الفساد ومكافحته.
- العمل على خلق روح المنافسة بين اعوان المتابعات عن طريق منح تحفيز مادي.

3. تحسين وتوطيد العلاقة مع مكلفين بالضريبة

بهدف التحصيل المبكر للإيرادات الضريبية وبشكل منتظم يجب على ادارة الضرائب ان تسعى الى اعتماد مقارنة تستهدف تحسين وتوطيد علاقتها مع المكلفين بالضريبة وهذا من خلال العمل على

نشر الوعي لتحسين كل مكلف بواجبه تجاه وطنه وما يقتضيه من تضحية مادية، ولتجسيد هذه المقارنة على الواقع الميداني يتوجب على ادارة الضرائب اتخاذ الاجراءات التالية:

- التقرب أكثر من المكلفين بالضريبة بهدف اقناعهم بالالتزام الذاتي والطوعي للقوانين الضريبية من خلال الابواب المفتوحة على الادارة الجبائية عقد اللقاءات الدورية مع المنظمات والجمعيات لاطلاعهم بمختلف المستجدات والتعديلات ذات الطابع الجبائي.
- ادخال معايير جودة الاستقبال مع تكثيف المهمات الرقابية الرامية لتحسين تدابير الاستقبال.
- منح جداول زمنية للمكلفين بالضريبة تتلاءم مع وضعيتهم المالية.
- العمل على تسهيل اعادة جدولة ديونهم الضريبية.
- منح تحفيزات في شكل تخفيضات على الاداءات التي تتم قبل مواعيدها.
- العمل على تسويق الضرائب وهذا من خلال منح مكافئات للمكلفين بالضريبة الاكثر الزاما بصفة منتظمة في دفع الضرائب كمنح عمرة تذكرة حضور نهائي كاس الجمهورية، حضور مراسيم تنصيب رئيس الجمهورية.

المبحث الثالث : دور الحوكمة الجبائية في تعزيز عوائد التحصيل الجبائي

المطلب الاول : الاليات العملية لتجسيد الحوكمة الجبائية في الجزائر وتحسين عوائد التحصيل

1- ايجاد نظام معلوماتي جبائي :

حيث باشرت الادارة الجبائية المتمثلة في المديرية العامة للضرائب الى وضع تطبيقات لتكنولوجيا المعلومات الحديثة تسهم في ذلك نذكر اهمها في النقاط التالية: (رشيد، 2024، صفحة 35)

▪ الموقع الالكتروني للمديرية العامة للضرائب :

يعتبر الموقع الالكتروني للمديرية العامة للضرائب في الجزائر www.mfdgi.gov.dz بوابة مهمة لتطبيق الادارة الالكترونية في الادارة الجبائية ،وذلك من خلال الخدمات الالكترونية العديدة التي يقدمها للمكلفين التي نذكر منها :

- نشر مختلف الوثائق والتشريعات الجبائية التي يحتاجها المكلفون بالضريبة .
- نشر كل الاعلانات والاخبار الجديدة في مجال الضرائب .
- التواصل بين الادارة الجبائية والمكلفين بالضريبة عن طريق الوسائل الالكترونية .

▪ رقم التعريف الجبائي NIF :

يعتبر رقم التعريف الجبائي أداة للتسيير والمحور الرئيسي للدليل الوطني للسكان الخاضعين للضرائب، وهذا من أجل مكافحة الغش والتهرب الضريبي، وتسهيل التحديد الدقيق لهوية دافعي الضرائب ، وقد علمت الإدارة الجبائية على تسهيل الحصول على NIF من خلال تخصي موقع الكتروني <http://nifenligne.mfdgi.gov.dz> والذي يسمح للأشخاص الطبيعيين والمعنويين بطلب هذا الرقم الكترونيا . (رشيد، 2024، صفحة 35)

▪ نظام المعلومات الجبائي جبايتك jibayatic :

هي بوابة جديدة للإدارة الجبائية الجزائرية مخصصة لتقديم خدمات الاجراءات عن بعد ، تم تطويرها بالتعاون مع مكتب الاستشارات الاسباني ، هذا التعاون يشمل استقادة الجزائر من خبرة الشركة الاسبانية في مجال تطوير النظم الضريبية الالكترونية وتقديم الحلول التكنولوجية في مجال الضرائب. (دريسي و جوة هبة ، 2023 - 2024، صفحة 53)

تم الاطلاق الفعلي لنظام المعلومات الجبائي جبايتك في مركز ضرائب لباب الزوار في الجزائر العاصمة في : 04 أفريل 2017، ومن خلاله يمكن للمكلفين التصريح بالتزاماتهم الضريبية عن طريق الموقع الالكتروني <http://jibayatic.mfdgi.gov.dz> ، وتتميز عملية ايداع التصريحات بالسهل والبساطة فما على المكلف سوى ادخال المبلغ الخاضع للضريبة بينما تتكفل خوارزميات الموقع بحساب مبلغ الضريبة الواجب دفعه ، كما تم استحداث بموجب المادة 16 من قانون المالية لسنة 2021 التصريح الالكتروني للميزانية الجبائية، وتتمثل مزايا هذا النظام بالنسبة للإدارة الضريبية في :

(رشيد، 2024، صفحة 36)

- 1- التشغيل الآلي الكلي لجميع الاجراءات الادارية بدءا باستقبال المكلف بالضريبة وصولا الى الوعاء والتحصيل وتسيير الملف الجبائي .
- 2- التبادل السريع للمعلومات بين المصالح المؤسساتية من خلال تطوير واجهات متعددة.
- 3- رقمنة عمليات تسيير المادة الضريبية .
- 4- التشغيل الآلي لعمليات المحاسبة ويعني عمليات الخزينة وتوزيع الرسم على النشاط المهني والحساب الفعلي للمبلغ الرئيسي للتصريح والتعريف بالمكلفين بالضريبة.
- 5- رقمنة التبليغات الموجهة للمكلفين بالضريبة مع اعطاء المحققين امكانية القيام بعملية مقربة بين المعلومات الواردة بعد انشاء العرائض.

6- الحصول على جداول في الوقت المناسب والتي من شأنها ان تسمح بتقييم اداء المصالح ومتابعة مستوى التحصيل حسب صنف الضرائب وقطاع النشاط .

7- تقديم معطيات تلخيصيه موثوقة للدراسات الاستشرافية والتحليلية واتخاذ القرارات .

8- تقليص تكاليف الطلبات المتعلقة بالمطبوعات الجبائية .

أما فيما يخص المكلفين بالضريبة فتتمثل مزايا هذا النظام بالنسبة لهم في :

أ- اجراء العمليات من المقر مع المديرية العامة للضرائب وتجنب التنقلات من اجل تقديم التصريحات الجبائية .

ب-الولوج الى الادارة الجبائية على مدار 24 ساعة وخلال كامل ايام الأسبوع .

ت-تزويد المكلف بالضريبة بالمعلومات حول رزنامة الجبائية المحينة مع التزاماته الجبائية .

ث-الولوج الى استمارته التصريحية المودعة والاطلاع عليها .

ج- دفع ضرائبه ورسومه عن طريق الانترنت .

ح-الاطلاع على دينه الجبائي الكلي .

خ- طلب الشهادة الجبائية .

د- تقديم طعون الكترونية (طعون ولائية ، تخفيض مشروط وغيرها) .

▪ الدفع الالكتروني :

يعتبر دفع الضرائب من بين المشاكل التي يعاني منها المكلفون بالضريبة ، حيث تزيد الضغوطات على المكلفين بالضريبة من خلال طرق الدفع التقليدية ، ولهذا عملت الادارة الجبائية الجزائرية كمرحلة اولى على توفير الخدمة الدفع الالكتروني للضرائب للمؤسسات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات على ان تعمم هذه الخدمة على جميع الادارات الجبائية خلال فترات لاحقة .
(رشيد، 2024، صفحة 36)

2- تأهيل المستخدمين :

يعتبر تأهيل المستخدمين عنصرا اساسيا في تحسين الخدمات المقدمة للمكلفين ، وفي هذا الاطار تبنت الادارة الجبائية في ظل الاصلاحات المنتهجة برنامجا تكوينيا لموظفيها قصد تجديد معارفهم وتكييفها مع مختلف التغييرات ، بهدف زيادة كفاءتهم وتحسين طرق تعاملهم مع المكلفين لكسب ثقتهم ، حيث تقوم كل سنة بتكوين عدد من الموظفين سواء تكوينيا داخليا او تكوينيا خارجيا على مستوى مدارس ومعاهد متخصصة في مجال الجبائية كالمدرسة الوطنية للضرائب بالقليعة .
(نوي، 2021، صفحة 337)

3- تبسيط الإجراءات الادارية لتحسين الخدمة المقدمة :

ان اصلاح هياكل الادارة الجبائية فقط لا يعتبر ذو فعالية ما لم يتبع بتبسيط وتخفيف من مستوى تعقيد للإجراءات الادارية قصد الاستجابة لتطلعات المكلفين وتحسين نوعية الخدمة المقدمة لهم . وهذا ما استدعى من الادارة الجبائية مراجعة كيفية وشروط انشاء او غلق الملفات المطلوبة عند فتح الملف الجبائي من 09 الى 04 وثائق بالنسبة للأشخاص الطبيعيين ومن 11 الى 6 فيما يخص الاشخاص المعنويين ، كما قامت بتخفيض في عدد الوثائق المطلوبة في توقيف ملف النشاط من 7 وثائق الى وثيقتين ، اما فيما يتعلق بعدد الوثائق المطلوبة في نظام المزايا الجبائية فقد تم تخفيضها ب 12 وثيقة ، أي من 15 وثيقة الى 3 وثائق ، في حين اصبح عدد الوثائق المطلوبة للحصول على مستخرج من جدول الضرائب يتطلب وثيقة واحدة فقط بعدما كان يستدعي تقديم 3 وثائق كما تم تبني مشروع نوعية الخدمة في اطار تعليمية المدير العام للضرائب رقم 0 المؤرخة في 07 جوان 2012 ، كوسيلة لترقية وتحسين الخدمة وضمان الاستقبال النوعي للمكلفين بالضريبة. (خير، 2022، صفحة 623)

المطلب الثاني : مؤشرات ضعف الحوكمة الجبائية وتأثيرها على مستوى التحصيل الجبائي

يعد ضعف مستوى الحوكمة في الدولة وفي جهاز الضرائب احد اهم معوقات النظام الضريبي في الدول اذ يؤثر ضعف مستوى الحوكمة بشكل مباشر على مستوى التحصيل الجبائي ، حيث يعد مصطلح الحوكمة مناقض للفساد بمعنى ان انتشار الفساد يعني ضعف الية الحوكمة في تقويضه في الدولة . فخلال العقود الماضية ، كان هناك دراسات كثيرة نظرية وتجريبية حول العلاقة بين الفساد تنمية القطاع الى نتيجة مفادها ان الفساد المنتشر يضر بثقافة الامتثال ، و بالتالي يزيد التهرب الجبائي يعزز الفساد تنمية القطاع غير الرسمي ، وبالتالي يؤدي الى تآكل القاعدة الضريبي المحتملة والامتثال لقوانين الضرائب . (قليل، 2021، صفحة 147)

1- غموض وعدم استقرار التشريعات الضريبية :

حيث من الصعب تطبيق القوانين التشريعية الخاصة بالإدارة الضريبية ، وهي في حالة تغير دائم ، ومن الصعب فهم مواد تطبيقها ، وعلى من تطبق ، ووقت تطبيقها ، وهو ما فتح المجال امام اعوان الرقابة الجبائية للإجابة عن هذه الاسئلة حسب معرفتهم وخبراتهم المتعلقة بتنفيذ القوانين الجبائية ، وفي بعض الاحيان يتم الرجوع الى المسؤولين في الادارة الجبائية لإعطاء الحلول لهذه الاشكاليات. ان هذا الغموض وعدم الاستقرار الذي يميز التشريعات الضريبية ادت الى الحد من فاعلية التحصيل الضريبي من نظرهم الى :

- الثغرات التي تكشف التشريع الجبائي أدت الى تنامي ظاهرة التهرب الضريبي .
 - التعديلات المتكررة في القوانين التي تثير الكثير من الجدل والنقاش، وتؤدي الى الكثير من النزعات الفكرية بين الممولين واعوان الضرائب.
 - عدم مواكبة التشريعات الضريبية المطبقة للتطورات الاقتصادية والتكنولوجية الحاصلة .
- (سفيان، 2015-2016)

2- تفشي الفساد:

لقد اصبح الفساد الاقتصادي احد الظواهر التي تهدد كل دول العالم ما جعلها موضوع اهتمام المتابعين والمختصين وكذا الهيئات المحلية والدولية في مختلف دول ، في سبيل ايجاد الحلول للحد من الاثار السلبية لهذه الظاهرة .

اذا يبدو ان كل من الفساد يتحايل على القوانين والتشريعات الضريبية بشكل مشترك ، مما يؤدي الى انخفاض الحصيلة الجبائية وزيادة الانفاق العام وعاقبة الانتاجية والنمو ، لذلك ينظر الى الفساد على انه ظاهرة مدمرة ، ويقوض الحكم الديمقراطي وسيادة القانون ، ويؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية والمستدامة . (قليل، 2021، صفحة 147)

3- الاقتصاد الموازي :

يطلق على النشاطات التي تعمل في الخفاء عدة مسميات ، وهي الاقتصاد الاسود ، الاقتصاد الخفي، الاقتصاد غير الرسمي ، الاقتصاد السري ، اقتصاد الظل ، الاقتصاد غير الملاحظ . يعرف الاقتصاد الموازي بانه جزء من الاقتصاد الذي لا يخضع للرقابة الحكومية ، حيث لا يدخل ضمن حسابات الناتج الداخلي الخام للبلد هدفها تجنب ما يلي : (فهيمه، 2017 - 2018، صفحة 242)

- دفع الضريبة والمساهمات الاجتماعية (التأمين ، التقاعد الخ)
 - احترام معايير سوق العمل (الحد الأدنى للأجور ، الحد الأقصى لساعات العمل ، متطلبات الصحة والسلامة)
 - مسك الدفاتر الادارية (النماذج والوثائق) والمحاسبية (مثل العمل بالفاتورة) .
- مما يضع صعوبات في اعادة توزيع الدخل ، وغياب مفاهيم تتعلق بالشفافية والمساءلة والعدالة وانعدام الرقابة .

4- تشوه هيكل الإيرادات الجبائية

تتمثل الجباية العادية في مجموع الاقتطاعات ذات الطابع الاجباري التي يتم تحصيلها من قطاعات الاقتصادي خارج المحروقات وتشمل : (ديلمي و مقران ، 2023 - 2024، صفحة 29)

- الضرائب المباشرة (الضرائب على الدخل + الضرائب على راس المال)
- الضرائب غير المباشرة (الضرائب على السلع والخدمات + الرسوم على الاستهلاك + الرسوم الجمركية + حقوق التسجيل والطابع)

تشكل الضرائب المباشرة اهم انواع الاقتطاعات الجبائية المباشرة والركيزة الاساسية لأي نظام جبائي في الدول المتقدمة ، لأنها الضريبة الأكثر تحقيقا للعدالة الجبائية مردودية والأكثر احساسا بها المكلف يدفعها عن طريق التصريح والدفع المباشر حيث تبين المؤشرات ان الاقتطاع من المصدر هو اكبر تمويل لخزينة العمومية الذي يعكس ضعف التنمية الاقتصادية في الجزائر نظرا لعجز النشاط الاقتصادي على تأسيس نشاطات تجارية حقيقية لتمويل الخزينة العمومية و يبقى العامل وحده هو الذي يتحمل الفاتورة من خلال ارتفاع جدول الضريبة على الدخل الاجمالي التي تجعل من التاجر يدفع اقل من العامل وهو ناقض كبير ان التاجر يحقق دخلا اكثر من العامل وهو ما يستوجب مراجعة هذه النقطة .

خلاصة الفصل:

يتناول فصل "الإطار النظري للحوكمة والتحصيل الجبائي" الأسس النظرية التي تربط بين مفهومي الحوكمة والتحصيل الجبائي، مبيّنًا كيف تسهم مبادئ الحوكمة الرشيدة—مثل الشفافية، والمساءلة، والمشاركة، وسيادة القانون—في تحسين كفاءة وفعالية النظام الجبائي. يسلط الفصل الضوء على دور المؤسسات في ترسيخ الثقة بين الدولة والمواطن، مما يعزز الامتثال الضريبي الطوعي ويقلل من التهرب الجبائي. كما يستعرض نماذج وتجارب دولية في ربط الحوكمة بإصلاح السياسات الجبائية، مؤكدًا أن نجاح أي نظام جبائي يعتمد بشكل كبير على مدى التزام الدولة بممارسات الحوكمة السليمة.

الفصل الثاني

الاطار التطبيقي للحوكمة

الجبائية ودورها في عملية التحصيل

تمهيد

تدعيما للدراسة في الجانب النظري ارتأينا الى ان نجري الدراسة التطبيقية، حيث نحاول من خلالها مطابقة المعرفة النظرية على ما هو موجود في الواقع العملي، لذلك خصصنا هذا الفصل للربط بين الحوكمة الجبائية ودورها في عملية التحصيل الجبائي في مديرية الضرائب لولاية المسيلة، لمعرفة تأثير الحوكمة الجبائية في عملية التحصيل الجبائي في مديرية الضرائب بالمسيلة

ومن هذا الفصل سنتطرق الى المباحث التالية:

المبحث الاول: لمحة عامة عن المديرية الضرائب لولاية المسيلة

المبحث الثاني: تحليل المعطيات المقدمة من مديرية الضرائب لولاية المسيلة

المبحث الاول: لمحة عامة عن مديرية الضرائب لولاية المسيلة

سيتم من خلال هذا المبحث الى التطرق الى نشأة وتعريف المديرية الضرائب لولاية المسيلة، وكذلك هيكلها التنظيمي، ثم التطرق الى المصالح التابعة لها سواء داخليا او خارجيا وكيفية عملها

المطلب الاول: نشأة وتطور المديرية الضرائب لولاية المسيلة

اولا: نشأة

تأسست المديرية الولائية للضرائب لولاية المسيلة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 60-91 المؤرخ في 23/02/1991 المتعلق بتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية واختصاصها، كما تؤدي المديرية الولائية للضرائب لولاية المسيلة دورا مهما ومحوريا في النظام الضريبي على مستوى الولاية، وتعد الهيئة الجبائية العليا فيها، كما أنها تضم خمس مديريات فرعية هي:

- المديرية الفرعية للعمليات الجبائية
- المديرية الفرعية للتحصيل.
- المديرية الفرعية للمنازعات.
- المديرية الفرعية للرقابة الجبائية
- المديرية الفرعية للوسائل.

كما تضم هذه المديريات الفرعية مكاتب تسير تحت سيطرتها ومختصة في مجالاتها المحددة، إضافة إلى أربعة وعشرون 24 مصلحة خارجية تابعة للمديرية الولائية للضرائب والمتمثلة في ثلاث عشر 13 مفتشية الضرائب وإحدى عشر قبضة ضرائب.

ثانيا: تعريفها

تعتبر ادارة عمومية غير ممركرة تابعة للوزارة المالية تحت وصاية المديرية العامة للضرائب، مقرها الحي الاداري (دار المالية) المسيلة، وهي تابعة للمديرية الجهوية لولاية سطيف.

ثالثا: مهامها

- تأسيس الضريبة والرسوم بمختلف اشكالها
- تحصيل الضرائب والغرامات لصالح الخزينة العمومية
- معالجة الشكاية الجبائية
- الرقابة الجبائية والبحث عن المادة الخاضعة للضريبة .

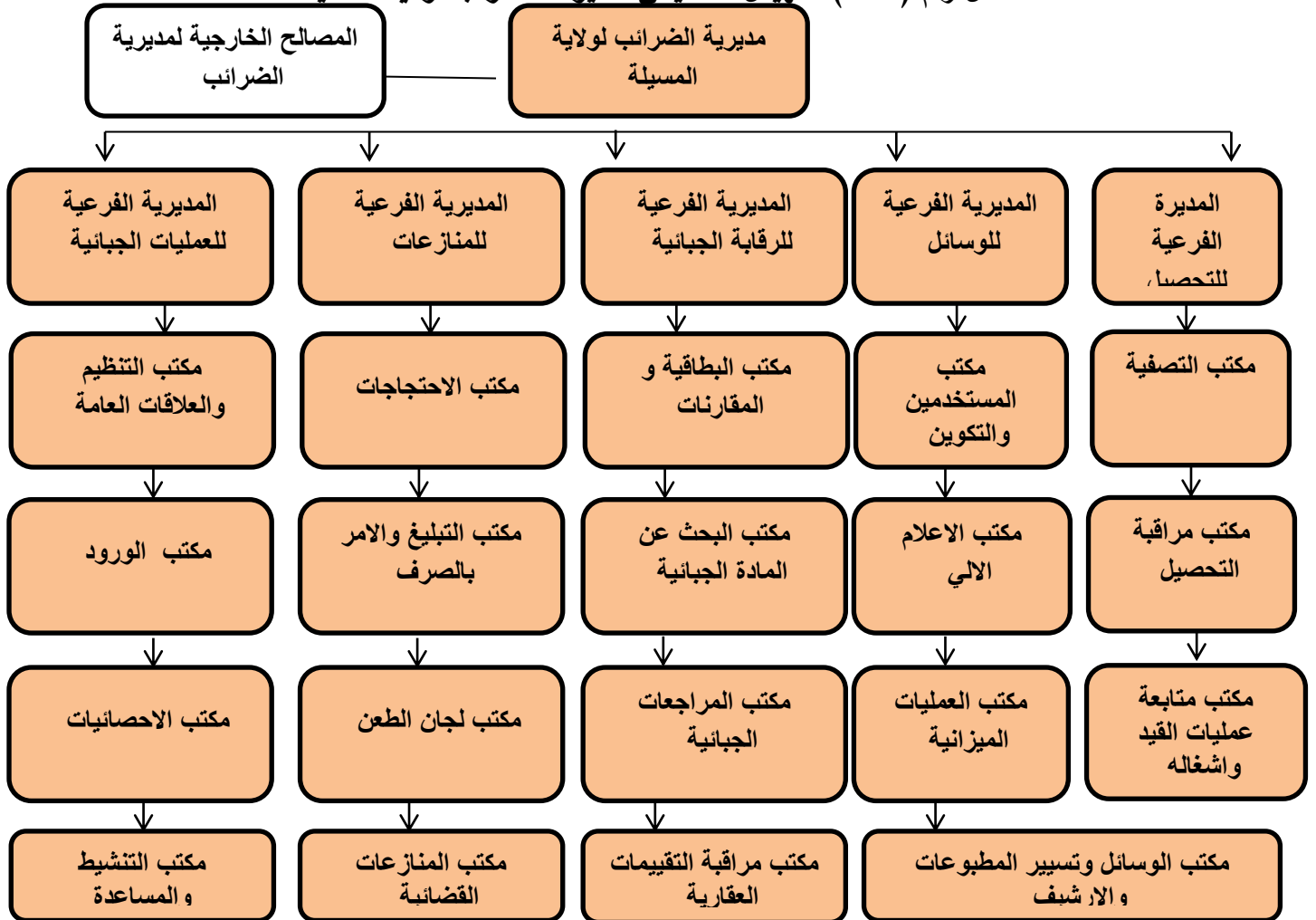
الفصل الثاني: الاطار التطبيقي الحوكمة الجبائية ودورها في عملية التحصيل الجبائي

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية المسيلة

تمت هيكلة مديرية الضرائب بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 06 / 327 المؤرخ في 18 - 09 - 2006، والقرار المؤرخ في 21 - 09 - 2009 المحدد لتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، وهي كالتالي: (مديرية الضرائب لولاية المسيلة)

- المديرية الولائية للضرائب
- 05 مديريات فرعية
- 13 مفتشيات ضرائب
- 11 قابضات الضرائب
- 01 مراكز جواريه للضرائب (في انتظار الدخول حيز التنفيذ)
- 06 مراكز جواريه للضرائب (في انتظار الدخول حيز التنفيذ).

الشكل رقم (1-2): الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية المسيلة



المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد على (مديرية الضرائب لولاية المسيلة)

أولاً: المديرية الفرعية للتحصيل

التكفل بالجداول وسندات الايرادات ومراقبتها ومتابعتها وكذا بوضعية تحصيل الضرائب والرسوم وكل ناتج اخر او اتاوة. متابعة العمليات والقيود المحاسبية والمراقبة الدورية لمصالح التحصيل وتنشيط قابضات، الضرائب في مجال تنفيذ اعمالها للتطهير وتصفية الحسابات وكذا التحصيل الجبري للضريبة، التقييم الدوري لوضعية التحصيل وتحميل النقائص لا سيما فيما يخص التصفية مع اقتراح تدابير من شأنها ان تحسن الناتج الجبائي، مراقبة القباضات ومساعدتها قصد تطهير حسابات قابضات الضرائب بغية تصفية الحسابات.

وتتكون من 3 مكاتب: (مديرية الضرائب لولاية المسيلة)

1-مكتب التصفية:

ومن مهامه مراقبة التكفل بالجداول العامة وبسندات التحصيل او الايرادات المتعلقة بمستحققات ومستخرجات الاحكام والقرارات القضائية في مجال الغرامات والعقوبات المالية او الموارد غير الجبائية واستلام المنتجات الاحصائية التي يعدها قابضوا الضرائب والمصادقة عليها، مركزة حسابات تسيير الخزينة والمستندات الملحق، التكفل بالجداول القبول في الارجاء للمبالغ المتعذر تحصيلها وجدول تصفية منتجات الخزينة وسجل الترحيل ومراقبة كل ذلك.

2-مكتب مراقبة التحصيل:

ومن مهامه دفع نشاطات التحصيل، المحافظة على مصالح الخزينة بمناسبة الصفقات العقارية الموثقة وعند ارجاع فائض المدفوعات، اعداد عناصر الجباية الضرورية لوضع الميزانية وتبليغها لمجمعات المحلية وكذا هيئات المعنية.

3-مكتب متابعة عمليات القيد واشغاله:

متابعة الاعمال والتأشير والتوقيع على المدفوعات وعلى شهادات الالغاء من الجداول وسندات الايرادات المتكفل بها، المراقبة الدورية لوضعية الصندوق وحركة الحسابات المالية ولقيم غير النشطة، التكفل الفعلي بالأوامر والتوصيات التي يقدمها المحققون في التسيير بخصوص مهام المراقبة وتنفيذها، اعداد وتأشير عمليات والقيود عند تسليم المهام بين المحاسبين.

ثانياً: المديرية الفرعية الوسائل

تسيير المستخدمين والميزانية والوسائل المنقولة، والغير المنقولة لمديرية الضرائب، السهر على تنفيذ البرامج المعلوماتية وتنسيقها

1-مكتب المستخدمين والتكوين:

السهر على احترام التشريع والتنظيم الساريين المفعول في مجال تسيير الموارد البشرية والتكوين، انجاز اعمال ضبط التعداد وترشيد مناصب العمل، التي يشرع فيها بالاتصال مع الهياكل المعنية في المديرية الجهوية

2-مكتب الاعلام الالي:

التنسيق في مجال الاعلام الالي بين المصالح على الصعيدين المحلي والجهوي، المحافظة في حالة شغل للمنشآت التحتية التكنولوجية وموارها.

3-مكتب علميات الميزانية:

القيام في حدود صلاحياتها، بتنفيذ العمليات الميزانية، تحرير امر بصرف فوائض المدفوعات الناتجة عن استعمال شهادات الالغاء الصادرة بخصوص الضرائب محل النزاع الموجودة في حدود اختصاص المديرية الولائية ومراكز الضرائب، الاعداد السنوي للحساب الاداري للمديرية.

4-مكتب الوسائل وتسيير المطبوعات والارشيف:

التكفل بالجداول والسندات ومراقبتها ومتابعتها وكذا وضعية تحصيل الضرائب والرسوم، متابعة العمليات والقيود المحاسبية، ومراقبة النشاطات قصد تطهير حسابات القباضات.

ثالثا: المديرية الفرعية للرقابة الجبائية

اعداد برامج البحث ومراجعة ومراقبة التقييمات ومتابعة انجازها، البحث عن المعلومات التي يمكن استغلالها

1-مكتب البطاقية والمقارنات:

التكفل بطلبات التعريف الجبائية للمكلفين بالضريبة، مراقبة استغلال المصالح المعنية لمعطيات المقارنة واعداد وضعيات احصائية

2-مكتب البحث عن المادة الجبائية:

تعمل في شكل فرق وتتكلف بتشكيل فهرس للمصادر المحلية للمعلومات لتنفيذ برامج التدخلات والبحث وكذا تنفيذ حق الاطلاع وحق الزيارة بالتنسيق مع المصالح والمؤسسات المعنية

3-مكتب المراجعات الجبائية:

متابعة تنفيذ برامج المراقبة والمراجعة، تسجيل المكلفين بالضريبة في مختلف برامج المراقبة.

الفصل الثاني: -الاطار التطبيقي الحوكمة الجبائية ودورها في عملية التحصيل الجبائي

4-مكتب مراقبة التقييمات العقارية:

استلام واستغلال عقود نقل الملكية بالمقابل او مجانا. متابعة اشغال الخبرة في إطار الطلبات التي تقدمها السلطات العمومية.

رابعا: المديرية الفرعية للمنازعات

ومن مهامها معالجة الاحتياجات المقدمة من طرف المكلفين بالرسم المرحليتين الاداريتين للطعن النزاعي او المرحلة الاعفائية وتبليغ القرارات المتخذة، تشكيل ملفات ايداع التظلمات وطعون الاستئناف والدفاع امام الهيئات القضائية المتخصصة في قضايا المصالح الجبائية. وتضم أربع مكاتب وهي:

1-مكتب الاحتجاجات:

استلام الطعون سواء التي تهدف ارجاع الحقوق او الغاء القرارات، استلام ودراسة الطلبات المتعلقة باسترجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة

2-مكتب التبليغ والامر بالصرف:

ومن مهامه تبليغ المكلفين بالضريبة والمصالح المعنية بالقرارات برسم مختلف اصناف الطعن الامر بالصرف الالغاءات والتخفيضات الممنوحة مع اعداد الشهادات الخاصة بذلك.

3-مكتب لجان الطعن:

تلقي الطلبات التي يتقدم بها قابضو الضرائب الزامية الى التصريح بعدم امكانية التحصيل او اخلاء المسؤولية. ارجاع دفع اقساط الضريبة او رسوم او حقوق او غير قابلة للتحصيل وعرضها على لجنة الطعن الاعفائي المختصة.

4-مكتب المنازعات القضائية:

ومن مهامها اعداد وتكوين ملف ايداع الشكاوى لدى الهيئات القضائية الجزائية المختصة. الدفاع امام الهيئات القضائية المختصة على مصالح الادارات الجبائية عند الاحتجاج على فرض الضريبة.

خامسا: المديرية الفرعية للعمليات الجبائية

ومن مهامها

تنشيط المصالح واعداد الاحصائيات وتجميعها، تكفل بأشغال الاصدار التكفل بطلبات اعتماد حصص الشراء بالإعفاء على الرسم على القيمة المضافة ومتابعتها ومراقبتها.

1- مكتب التنظيم والعلاقات العامة:

استلام ودراسة طلبات الاعتماد في نظام الشراء بالإعفاء من رسم على القيمة المضافة، نشر المعلومة الجبائية واستقبال الجمهور واعلامه وتوجيهه.

2- مكتب الورود:

التكفل بالجداول العامة والتصديق عليها، التكفل بمصفوفات الجداول العامة وسندات التحصيل.

3. مكتب الاحصائيات:

استلام الاحصائيات الهياكل الاخرى في المديرية الولائية. مركزة المنتجات الاحصائية الدورية الخاصة بالوعاء والتحصيل، مركزة الوضعيات الاحصائية الدورية وضمان احالتها الى مديرية الضرائب.

4- مكتب التنشيط والمساعدة:

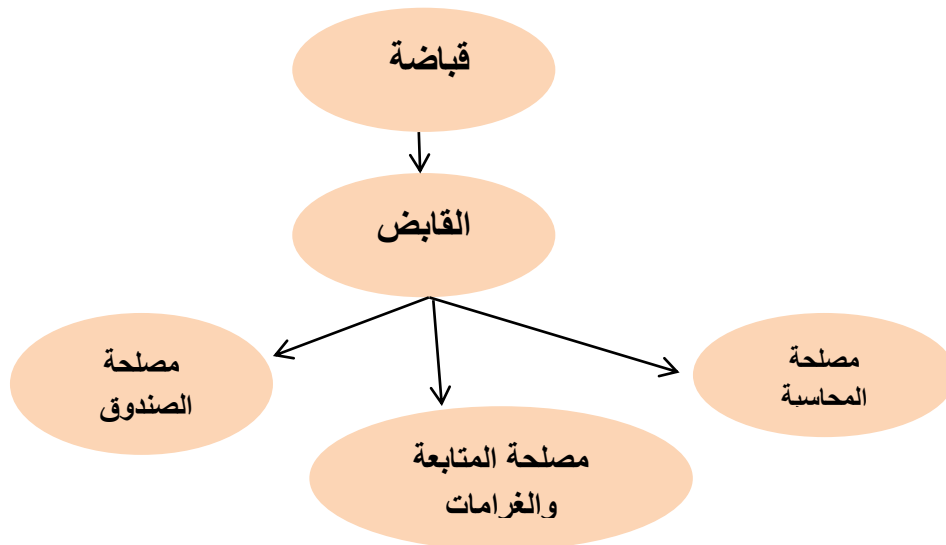
التكفل بالاتصال مع الهياكل الجهوية والمديريات الولائية للضرائب، تنشيط المصالح المحلية ومساعدتها قصد تحسين مناهج العمل وانسجامها، متابعة تقارير التحقيق في التسيير ومعالجتها.

المطلب الثالث: المصالح التابعة لمديرية الضرائب في المسيلة

اولا: تعريف قبضة وهيكلها التنظيمي

هي ادارة جبائية ذات طابع مالي خدماتي تقوم بتحصيل الضرائب وفق قواعد قانونية حيث تسعى الى التوفيق بين المكلفين بالضريبة والادارة الضريبية خدمة لمصالح الدولة

الشكل رقم (2-3): الهيكل التنظيمي لقبضة الضرائب



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على (مديرية الضرائب لولاية المسيلة)

1-القباض:

يعتبر المسؤول الاول على تسيير نشاطات القبض وبدونه لا تتم هذه العمليات فهو الممثل الرسمي في كل امضاء وثيقة تستخرج من القبض، فمن مهامه الحرص على السير الامثل للعمليات والوظائف الخاصة بالقبض.

2-الصندوق:

بما ان جميع العمليات التحصيلية للضرائب تتم عن طريق الشباك اين يتم استقبال التجار وغير التجار من اجل التقديم لهم الخدمات اللازمة يتلقى امين الصندوق مهام التسليم والاستلام وتقديم بعض الخدمات الخاصة بنشاط القبض من طوابع وغيرها، يستعين امين الصندوق ب: " دفتر الصندوق " يسجل فيه كافة العمليات التي تتم يوميا مع مراعاة نوع كل عملية ورقم الحساب الخاص بها تسليم قسيمة اثبات قسيمة اثبات تسديد الدين ولا تقل هذه المصلحة اهمية لأنها مثل نقطة لقاء بين المكلفين والقباض.

3-مصلحة المحاسبة:

تعتبر دور المحاسبة المصفاة لان هذه العملية يتم الاعداد لها وتخص الاعمال التي تمت في الشباك وتصحيح مجمل الاخطاء التي يقع فيها امين الصندوق اثناء اداء مهامه وهي لا تقتصر على التصحيح مجمل الاخطاء التي يقع فيها امين الصندوق اثناء اداء مهامه وهي لا تقتصر على التصحيح فقط بل تمهد الطريق الى عملية اخرى تتمثل في المحاسبة الخاصة بذلك الشهر ففي نهاية الشهر تقوم هذه المصلحة بتصفية الدفاتر الخاصة بتسجيل العمليات الحسابية وكل من اجل حصر قيمة المداخل الاجمالية والتي بطبيعتها توزع حسب ترتيب موجه من طرف الدولة حسب المناطق.

4-مصلحة المتابعات والغرامات:

4-1-مصلحة المتابعة: لهذه المصلحة دور فعال في العمليات الجبائية لذا وضع مكتب خاص يرأسه رئيس المتابعة ويمثل مجموعة من الاعوان لهم كافة الصلاحيات القانونية لمباشرة عملهم قصدا المتابعة الميدانية لعملية التحصيل.

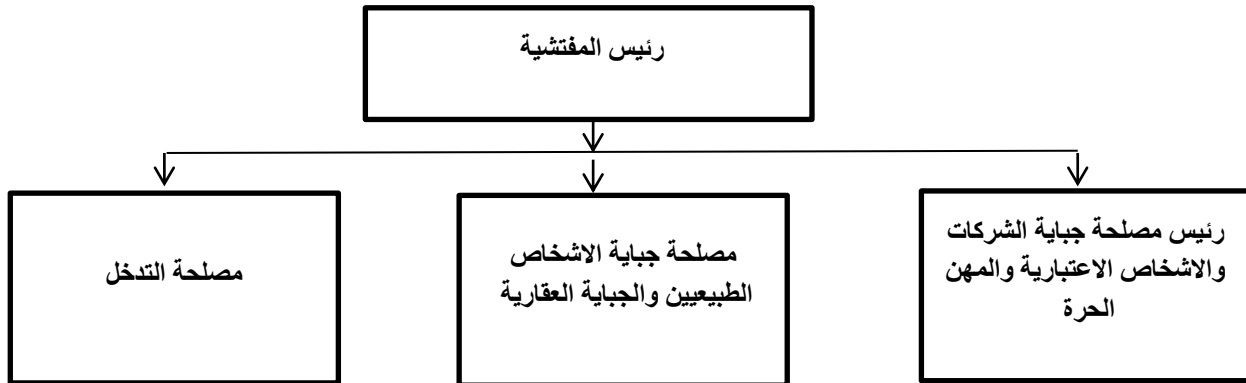
4-2-مصلحة الغرامات: تقوم هذه المصلحة بتطبيق الاحكام القضائية الصادرة ضد افراد ارتكبوا مخالفات وما يليها من دفع غرامات مالية مفروضة عليهم من طرف المحكمة.

ثانيا: مفتشيات الضرائب

هي مصلحة خارجية تابعة لمديرية الضرائب وكانت تعمل حسب الاختصاص فنجد مفتشية الضرائب المباشرة واخرى الضرائب غير المباشرة، اما الثالثة متعلقة بالتسجيل والطابع الا انه في سنة 1994 ونظرا لإصلاح الضريبي تم ادماج مفتشيات الضرائب لبعضها البعض والتي تحتوي على اربعة مصالح وهي مصلحة جباية المؤسسات والمهن الحرة، مصلحة جباية الاشخاص الطبيعيين، مصلحة جباية العقارات، مصلحة التدخلات ومن مهام الموكلة اليهم: (دهمس و العربي، 2020 - 2021)

- امساك وتسيير الملفات الجبائية بكل اصنافها ، مع متابعة التطورات المتعلقة بها .
- تسجيل الجداول لاسيما الخاصة بالمكلفين المنتمين لها اقليميا ، وارسالها الى المديرية الولائية.
- القيان بالتدخلات وزيارات ميدانية بهدف معاينة، الاحصاء والبحث عن النشاطات غير المصرحة
- تسجيل ومتابعة مختلف التصريحات للمكلفين بالضريبة من اجل اعداد الضرائب الواجبة الدفع.
- القيام بالرقابة الشاملة على مستوى ملفات المكلفين بالضريبة خاصة منها التابعة للنظام الحقيقي
- استغلال المعلومات الواردة من مختلف المصالح والمديرية الولائية لفرض الضرائب المستحقة
- استقبال المكلفين بالضريبة الشكاوى واحتجاجات المواطنين مع تزويدهم بالمعلومات المطلوبة.

الشكل رقم (2-3): الهيكل التنظيمي لمفتشية الضرائب



المصدر: من اعداد الطلبة بناء على المرسوم التنفيذي رقم 91 - 61 المؤرخ في 1991

الفصل الثاني: الاطار التطبيقي الحوكمة الجبائية ودورها في عملية التحصيل الجبائي

ان المصالح الخارجية التابعة لمديرية متمثلة في 13 مفتشية ضرائب مع 11 قباضات الضرائب

الجدول رقم (2-1): المصالح التابعة لمديرية الضرائب لولاية المسيلة

المناطق	المسيلة	سيدي عيسى	الشلال	مقرة	بن سرور	اولاد دراج	عين الملح	بوسعادة	حمام الضلعة	المجموع
القباضات	02	01	01	01	01	01	01	02	01	11
المفتشيات	03	01	01	01	01	01	01	03	01	13

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على (مديرية الضرائب لولاية المسيلة)

المبحث الثاني: تحليل علاقة الحوكمة بالتحصيل الجبائي بمديرية الضرائب لولاية المسيلة

في هذا المبحث سنقوم بتحليل الاحصائيات ودراسة نتائج تطور التحصيل الجبائي خلال الفترة (2021 - 2024)، بمعرفة مكونات هذه الحصيلة الضريبية ونسبة مساهمة كل نوع من الضرائب والرسوم ودراسة تحليل مؤشرات التحصيل الجبائي بمديرية الضرائب لولاية المسيلة

المطلب الاول: دراسة تطور النتائج التحصيل الجبائي بمديرية الضرائب لولاية المسيلة

سنتناول في هذا المطلب تطور التحصيل الجبائي بمديرية الضرائب لولاية المسيلة (2021-2024) ونسبة مساهمة كل نوع من الضرائب والرسوم بالاعتماد على الاحصائيات المقدمة من طرف مديرية الضرائب لولاية المسيلة.

جدول (2-2) تطور التحصيل الجبائي بمديرية الضرائب لولاية المسيلة (2021 - 2024)

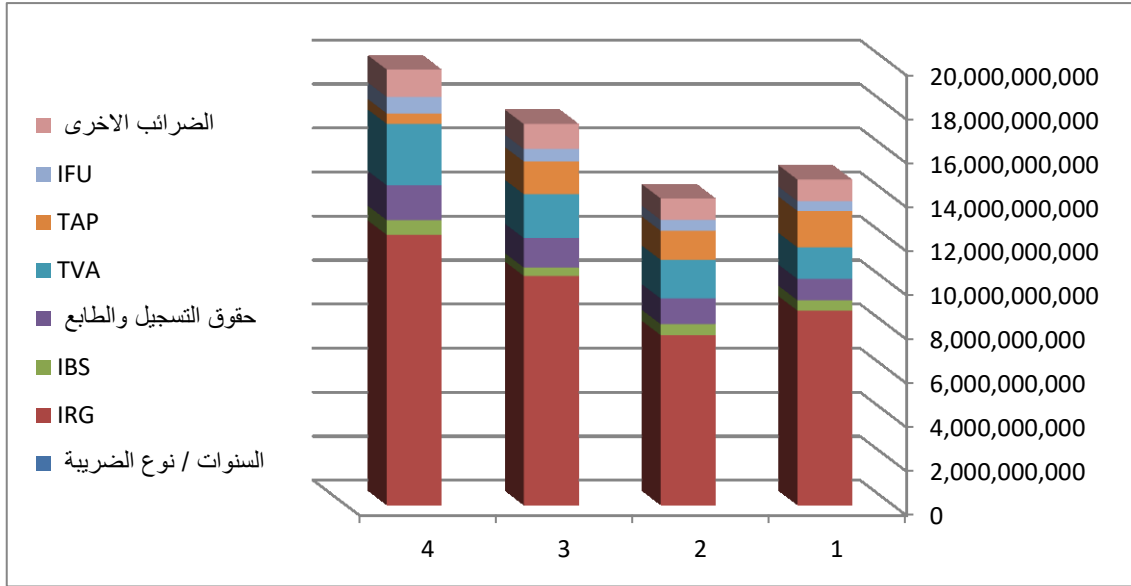
السنوات / نوع الضريبة	2,021	%	2,022	%	2,023	%	2,024	%
IRG	8,830,974,802	59.72	7,716,440,453	55.40	10,406,075,675	60.11	12,269,434,837	62.02
IBS	473,724,839	3.20	497,971,386	3.57	384,236,530	2.22	672,901,548	3.40
حقوق التسجيل والطابع	963,180,211	6.51	1,167,462,234	8.38	1,339,527,595	7.74	1,579,359,644	7.98
TVA	1,437,558,007	9.72	1,756,495,655	12.61	1,993,264,629	11.51	2,794,917,484	14.13
TAP	1,655,312,976	11.19	1,320,359,445	9.48	1,486,827,310	8.59	473,539,755	2.39
IFU	446,130,751	3.02	493,191,914	3.54	564,039,301	3.26	749,868,429	3.79
باقي الضرائب	979,364,580	6.62	977,423,104	7.02	1,138,025,645	6.57	1,243,091,451	6.28
المجموع	14,786,246,166	100	13,929,344,191	100	17,311,996,685	100	19,783,113,148	100

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات مقدمة من مديرية الضرائب لولاية المسيلة

الفصل الثاني: الاطار التطبيقي الحوكمة الجبائية ودورها في عملية التحصيل الجبائي

من خلال الجدول أعلاه يمكن تمثيل البيانات السابقة في الشكل الموالي:

الشكل (2-4): تطور عملية التحصيل الجبائي (2021 - 2024)



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على المعطيات المقدمة من مديرية الضرائب

يبرز الجدول والشكل أعلاه العلاقة بين المهام الجبائية المبرمجة والمنجزة، إلى جانب الفارق بين المبالغ المبرمجة للتحصيل وتلك التي تم تحصيلها فعليًا. ويُعد هذا الجدول مؤشرًا دقيقًا على مستوى أداء الإدارة الجبائية ودرجة تطبيق مبادئ الحوكمة الجبائية في الواقع العملي.

إذ يُلاحظ وجود تفاوت بين عدد المهام المبرمجة وعدد المهام المنجزة، ما يشير إلى خلل في تنفيذ الخطة الجبائية المعتمدة، وهو ما قد يُعزى إلى ضعف التنسيق أو نقص الكفاءات البشرية أو غياب آليات الرقابة والمساءلة. من جهة أخرى، يُظهر الفرق بين المبالغ المبرمجة والمبالغ المحصلة محدودية فعالية أدوات التحصيل المعتمدة، ما يؤكد ضرورة تطوير آليات أكثر نجاعة واستدامة.

في هذا السياق، تلعب الحوكمة الجبائية دورًا محوريًا من خلال إرساء أسس الشفافية والنجاعة والمساءلة داخل الإدارة الجبائية، وتوفير إطار تنظيمي ورقابي يضمن متابعة دقيقة للأداء وتقييم دوري للنتائج. كما تساهم في تعزيز الكفاءة من خلال التخطيط السليم، والتكوين المستمر للموارد البشرية، وتفعيل أنظمة الرقابة الداخلية، مما ينعكس إيجابًا على نسبة إنجاز المهام ومعدل التحصيل الفعلي.

وبناءً على هذه المعطيات، يمكن القول إن تحسين مؤشرات التحصيل الجبائي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتعزيز مبادئ الحوكمة الجبائية، الأمر الذي يستدعي إصلاحات هيكلية وإدارية مستدامة داخل الأجهزة المكلفة بالجبائية.

أولاً: تحليل تطور تحصيل إيرادات الضرائب

- من خلال الجدول يمكن ملاحظة توزيع إيرادات الضرائب والرسوم المختلفة من قبل مديرية الضرائب لولاية المسيلة خلال الفترة الممتدة من 2021 الى 2024 ويتضح من خلال المعطيات ما يلي:
- تعتبر الضريبة على الدخل الاجمالي المصدر الاساسي والاكثر مساهمة في اجمالي الضرائب والرسوم حيث بلغت حوالي 60 % من اجمالي الحصيلة الجبائية في عام 2021 ويعود ذلك الى اعتماد الادارة الجبائية بشكل كبير على اليات التحصيل الفوري والاقتطاع من المصدر مثل ما هو معمول به في الاجور والمرتبات وكذا مداخيل الرؤوس المنقولة ، اما بالنسبة لسنة 2022 فنلاحظ انخفاض قدر ب : 5 % حيث قدرت النسبة ب 55.39 % وهذا ما اثر سلبا على اجمالي العائدات الجبائية لسنة 2022 ، ثم عادت لتسجل ارتفاعا طفيفا خلال السنتين 2023 و 2024 حيث بلغت بترتيب مساهمتهما ب : 60.11 % و 62.02 %
 - حيث ان سبب انخفاض الضريبة على الدخل الاجمالي لسنة 2022 الى تعديل السلم التدريجي للضريبة على الدخل الاجمالي المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
 - تعد الضريبة على الدخل الاجمالي ركيزة اساسية في بنية الايرادات الجبائية، نظرا لما تتسم به من عدالة ووضوح وسهولة في التطبيق فالمكلف بالضريبة يقدم تصريحاً واحداً للإدارة يتضمن دخله الاجمالي الخاضع للضريبة، وتعتبر هذه الضريبة في كونها ضريبة شخصية حسب القدرة التكاليفية والوضعية الشخصية للمكلف بها، حيث تحقق مبدا العدالة الاجتماعية، وكذا هناك فئة معفية من الضرائب تخص اصحاب الدخل المحدود او الادنى.
 - تعتبر الضريبة على ارباح الشركات من اهم الضرائب في تركيبة النظام الجبائي الا انه لا تساهم بشكل كبير خلال المعطيات المقدمة اذ ان خلال سنة 2021 قدرت ب: 3.2 % وارتفعت بنسبة قليلة سنة 2022 حيث قدرت ب 3.57 % ثم انخفضت سنة 2023 الى 2.22 % ثم ارتفعت سنة 2024 الى: 3.40 %.
 - بالنسبة الى حقوق التسجيل والطابع فمن خلال الجدول بلغت 2021 بنسبة 6.51 % وارتفعت سنة 2022 الى 8.38 % وانخفضت بنسبة طفيفة سنة 2023 حيث قدرت ب 7.74 %، وارتفعت بنسبة طفيفة خلال 2024 حيث قدرت ب 7.98 %
 - الرسم على القيمة المضافة هي ضريبة غير مباشرة، حيث تفرض على الزيادة في قيمة السلع والخدمات يتحمله المستهلك النهائي او ما يعرف بالمكلف الحقيقي.

الفصل الثاني: -الاطار التطبيقي الحوكمة الجبائية ودورها في عملية التحصيل الجبائي

- حيث ان هذه الاخيرة خلال الفترة الممتدة من (2021 – 2024) لحظنا وجود تزايد مستمر بالنظر في مساهمتها في الحصيلة الجبائية حيث نلاحظ انها سجلت سنة 2021 سجلت نسبة 9.72% وارتفعت النسبة خلال سنة 2022 بنسبة :12.61% ، كما شهدت انخفاض سنة 2023 قدرت ب 11.51% ، وهذا راجع الى التخفيضات التي اقترتها الدولة من اجل دعم الاستثمار حيث في قانون المالية ادرج قانون "دعم نشاط المائيات والسياحة و دعم تربية الاغنام من خلال اعفاء اغذية الانعام والدواجن من هذا الرسم من خلال اعفاء اغذية الانعام والدواجن من هذا الرسم وكذا نشاط انتاج الزيوت الخام بإعفاؤها من الرسم على القيمة المضافة " ، كما شهدت سنة 2024 ارتفاع معتبر اذا بلغت النسبة 14.13%.
- بلغت مساهمة الرسم على النشاط المهني سنة 2021 نسبة 11.19 حيث اتت في المرتبة الثانية بعد الضريبة على الدخل الاجمالي من حيث الحصيلة الجبائية، كما شهدت سنة 2023 نسبة 8.58%، كما شهدت انخفاض حاد سنة 2024 بنسبة 2.39% وهذا راجع الى اعفاء منتجي السلع من الرسم على النشاط المهني وكذا المهن غير التجارية كما استفادت الانشطة الاخرى من تخفيض في معدل الرسم على النشاط المهني 2 % الى 1.5 % ماعدا نقل المحروقات عبر الانابيب.
- اما بالنسبة الى الضريبة الجزافية الوحيدة نلاحظ من خلال الجدول ان نسبتها ضعيفة جدا اذ قدرت سنة 2021 نسبة 3.02 % وارتفعت خلال سنة 2022 الى اذ بلغت 3.54 % وانخفضت خلال سنة 2023 بنسبة 3.26%، ثم ارتفعت بنسبة 3.79 % خلال سنة 2024
- من خلال تحليل نتائج تحصيل الضرائب المختلفة التي تمثل في (الرسم العقاري، الرسم على الانشطة الملوثة او الخطيرة على البيئة، الرسم على المنتوجات البترولية، الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات، الرسم التطهيري، الرسم على الاكياس البلاستيكية، الرسم على المناجم) نجد ان نسبتها في تذبذب حيث بلغت سنة 2021 نسبة 6.62%، اما خلال سنة 2022 فقد بلغت 7.02 %، وشهدت خلال سنة 2023 تراجع اذ بلغت النسبة 6.57 %، اما في سنة 2024 فشهدت تراجع طفيف بلغ 6.28 %.

ثانيا: التحليل الكمي حسب أنواع الضرائب في ضوء مبادئ الحوكمة الجبائية

يمكن تحليل فعالية التحصيل الجبائي وفق المبالغ المبرمجة والمبالغ المحصلة، واستخراج نسب الإنجاز لكل نوع من الضرائب، مما يوفر مؤشرات دقيقة حول أداء الإدارة الجبائية ويعكس مدى التزامها بمبادئ الحوكمة الجبائية.

1.الضرائب المباشرة

- المبالغ المبرمجة 25.000.000 :دج
 - المبالغ المحصلة 15.000.000 :دج
 - نسبة التحصيل 60% = $(15.000.000 / 25.000.000) \times 100$:
- انخفاض نسبة التحصيل إلى 60% يعكس وجود خلل في تتبع المكلفين، ضعف التصريح الطوعي، وانتشار النشاطات غير المصرح بها. وهو ما يتطلب تعزيز الحوكمة من خلال:
- رقمنة الملفات الجبائية.
 - ربط قواعد البيانات بين الإدارات (المالية، السجل التجاري، البنوك).
 - تحفيز التصريح الطوعي من خلال نظام تحفيزي أو تخفيف العقوبات.

2. الضرائب غير المباشرة

- المبالغ المبرمجة 30.000.000 :دج
 - المبالغ المحصلة 27.000.000 :دج
 - نسبة التحصيل 90% = $(27.000.000 / 30.000.000) \times 100$:
- تحقيق نسبة تحصيل مرتفعة (90%) يُظهر نجاعة هذا النوع من الضرائب نظرًا لتحصيلها عند المصدر. غير أن الفاقد المتبقي بنسبة 10% قد يرتبط بالتحايل في الفوترة أو التهرب من تسجيل بعض المعاملات.

الحوكمة الجبائية تلعب هنا دورًا حاسمًا من خلال:

- فرض الفوترة الإلكترونية.
- مراقبة سلاسل التوريد.
- تفعيل المراقبة الميدانية وربطها بنظام معلوماتي موحد.

3.الرسوم

▪ المبالغ المبرمجة 10.000.000 :دج

▪ المبالغ المحصلة 5.000.000 :دج

▪ نسبة التحصيل 50% = $(5.000.000 / 10.000.000) \times 100$:

نسبة تحصيل متدنية (50%) تُظهر هشاشة التحصيل المحلي، وضعف التنسيق بين الإدارة المركزية والمصالح الجبائية المحلية، إلى جانب محدودية الوسائل التقنية والبشرية.

في هذا السياق، تُبرز الحوكمة الجبائية الحاجة إلى:

▪ تأهيل الإطارات المحلية وتكوينهم المستمر.

▪ تحديث قواعد البيانات المحلية.

▪ منح صلاحيات أوسع للجماعات المحلية وربط ميزانياتها بمردودية التحصيل.

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات التحصيل الجبائي بمديرية الضرائب لولاية المسيلة

أولا: مؤشرات التحصيل الجبائي:

حيث نجد ما يلي: (لعلوي م.، 2014 - 2015، صفحة 196)

1- معدل تحقق الاهداف:

$$= (\text{اجمالي التحصيل} / \text{الهدف المحدد}) \times 100$$

2- معدل تطور التحصيل:

$$= (\text{تحصيل السنة الحالية} / \text{تحصيل السنة السابقة}) \times 100$$

3- معدل التحصيل بالجداول:

$$= (\text{التحصيلات بالجداول (ورود)} / \text{اجمالي التحصيل}) \times 100$$

4- معدل التحصيل بالإجبار:

$$= (\text{المبلغ المحصل بصفة اجبارية} / \text{المبلغ المحصلة من خلال الجداول}) \times 100$$

5- معدل تحصيل المبالغ المهمة:

$$= (\text{المبلغ المحصل من الديون المهمة} / \text{المبلغ الاجمالي للديون المهمة}) \times 100$$

6- معدل تحصيل الغرامات:

$$= (\text{مبلغ الغرامات التي تم تحصيلها} / \text{المبلغ الاجمالي للغرامات}) \times 100$$

الفصل الثاني: -الاطار التطبيقي الحوكمة الجبائية ودورها في عملية التحصيل الجبائي

ثانيا: نتائج مؤشرات التحصيل الجبائي للفترة (2021 - 2023)

من خلال علاقات مؤشرات التحصيل الجبائي أعلاه يمكن حسابها في الجدول الموالي

الجدول رقم (2-3) نتائج مؤشرات التحصيل الجبائي للفترة (2021 - 2023)

مؤشرات التحصيل	2021	2022	2023
معدل تحقق الأهداف	%100.01	%87.07	%100.09
معدل تطور التحصيل	% 4.01	%-6	%23.02
معدل التحصيل بالجداول	% 9.25	%15.08	%6.90
معدل التحصيل بالإجبار	% 23.01	%12.82	%46.02
معدل تحصيل المبالغ المهمة	% 13.20	%9.03	%16.18
معدل تحصيل الغرامات	% 31.21	%42.06	%35.02

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على البيانات المقدمة من طرف مديرية الضرائب لولاية المسيلة

من خلال هذا الجدول يظهر مؤشرات الخاصة بالتحصيل بمديرية الضرائب لولاية المسيلة حيث

تبرز جملة من التحاليل اهمها:

1-معدل تحقق الأهداف

- سنة 2021: بلغ %100.01، ما يعكس تحقيق الأهداف الجبائية المقررة بشكل شبه تام.
- سنة 2022: تراجع إلى %87.07، مما يشير إلى قصور في الوصول إلى الأهداف، ربما بسبب تداعيات اقتصادية أو ضعف في آليات التحصيل.
- سنة 2023: عاد للارتفاع إلى %100.09، ما يدل على تحسن كبير في الأداء، وربما يعكس إصلاحات تنظيمية أو تطور في الرقابة والتحصيل.

هذا المؤشر يظهر تذبذبًا واضحًا، مما يستدعي تعزيز الاستقرار في الأداء الجبائي عبر تحسين

التخطيط وتثبيت آليات المتابعة.

2.معدل تطور التحصيل

- سنة 2021: نمو طفيف بنسبة %4.01.
- سنة 2022: تراجع حاد بنسبة -6%، وهو مؤشر سلبي يعكس انخفاضًا فعليًا في الحصيلة الجبائية مقارنة بالعام السابق.

الفصل الثاني: -الاطار التطبيقي الحوكمة الجبائية ودورها في عملية التحصيل الجبائي

- سنة 2023: ارتفاع قوي بنسبة 23.02%، مما يعكس انتعاشاً في الجباية وقد يكون نتيجة لتوسيع القاعدة الجبائية أو تحسن الامتثال الضريبي.
- هذا التطور المتأرجح يعكس حساسية النظام الجبائي للتغيرات الاقتصادية والإدارية، ما يبرز أهمية الحوكمة الجبائية كأداة استقرار.

3-معدل التحصيل بالجداول

- سنة 2021: منخفض نسبياً بنسبة 9.25%.
 - سنة 2022: تحسن ملحوظ إلى 15.08%.
 - سنة 2023: تراجع مجدداً إلى 6.90%.
- هذا التراجع الحاد في 2023 يشير إلى ضعف في فعالية متابعة الجداول الجبائية، وقد يدل على عجز في التحصيل الطوعي أو ضعف التنسيق بين الأقسام المختصة.

4-معدل التحصيل بالإجبار

- سنة 2021: نسبة عالية (23.01%)، تدل على اعتماد كبير على آليات التحصيل الجبري.
 - سنة 2022: انخفاض إلى 12.82%، ما قد يعكس تحسناً في التحصيل الطوعي.
 - سنة 2023: قفزة قوية إلى 46.02%، وهو مؤشر على فشل الامتثال الطوعي، وزيادة اللجوء إلى الإجراءات القانونية.
- الارتفاع الكبير في 2023 يُعد مؤشراً مقلقاً، حيث يعكس تصاعداً في النزاعات والامتناع عن الدفع، ما يستدعي تعزيز الثقة في النظام الجبائي وتحسين الإقناع الضريبي.

5-معدل تحصيل المبالغ المهمة

- سنة 2021: 13.20%.
 - سنة 2022: تراجع إلى 9.03%.
 - سنة 2023: تحسن إلى 16.18%.
- يُظهر هذا المؤشر تحسناً في 2023، ما قد يعكس جهوداً موجهة لتحصيل الديون الكبيرة، وربما يعكس استراتيجية تفضيل المردودية العالية في المتابعة.

6-معدل تحصيل الغرامات

- سنة 2021: 31.21%.
- سنة 2022: ارتفاع إلى 42.06%.
- سنة 2023: تراجع نسبي إلى 35.02%.

الفصل الثاني: الأطار التطبيقي الحوكمة الجبائية ودورها في عملية التحصيل الجبائي

يُظهر هذا المؤشر فعالية نسبية في تحصيل الغرامات، إلا أن التذبذب يطرح تساؤلات حول مدى استمرارية المتابعة القضائية أو فعالية نظام العقوبات.

ثالثا: التحليل العام لنتائج مؤشرات التحصيل الجبائي

- يظهر الجدول تذبذبًا واضحًا في معظم المؤشرات، مع وجود تقدم ملحوظ في 2023 في بعض الجوانب (التحصيل العام، المبالغ المهمة)، مقابل تراجع في التحصيل الطوعي وزيادة الاعتماد على التحصيل الجبري.
- يعكس هذا الوضع ضعفًا في الاستقرار البنوي لآليات التحصيل وقصورًا في تحقيق الامتثال الطوعي، ما يؤكد الحاجة الملحة إلى تفعيل مبادئ الحوكمة الجبائية (الشفافية، المساءلة، الفعالية).
- يُوصى بتقييم دقيق لفعالية الإدارة الجبائية على مستوى التخطيط والتنفيذ، وتحسين التنسيق بين مختلف الأقسام، بالإضافة إلى تعزيز ثقافة الالتزام الضريبي لدى المكلفين.

المطلب الثالث: دور الحوكمة الجبائية في تفعيل التحصيل الجبائي بمديرية الضرائب المسيلة

من خلال الجداول المعروضة سابقا والتي تتضمن بيانات حول التحصيل الجبائي ضمن تقسيم زمني محدد، ويُظهر العلاقة بين عدد المهام المبرمجة، عدد المهام المنجزة، المبالغ المبرمجة للتحصيل، والمبالغ المحصلة فعليًا. هذا النوع من الجداول يساعد على تقييم فعالية الإدارة الجبائية ويُعتبر أداة مهمة ضمن إطار الحوكمة الجبائية. فيما يلي تحليل للجدول في سياق الحوكمة الجبائية ودورها في عملية التحصيل الجبائي:

أولا: فعالية البرمجة والتنفيذ

عدد المهام المبرمجة مقابل عدد المهام المنجزة: وجود تفاوت بين العددين يعكس فجوة في التنفيذ، والتي قد تنجم عن ضعف في الموارد البشرية، أو نقص في التنسيق، أو غياب المتابعة والمساءلة. هذا يتعارض مع مبادئ الحوكمة الجبائية التي تركز على الشفافية والكفاءة والمساءلة.

ثانيا: التحصيل الفعلي مقابل التحصيل المتوقع (المبالغ المبرمجة مقابل المبالغ المحصلة):

الفصل الثاني: الأطار التطبيقي الحوكمة الجبائية ودورها في عملية التحصيل الجبائي

إذ كان هناك انخفاض ملحوظ في نسبة التحصيل مقارنة بما تم برمجته، فإن ذلك يُشير إلى ضعف في آليات التحصيل أو قصور في المتابعة. ويظهر هنا دور الحوكمة الجبائية في تحسين الأداء وتحديد الاختلالات لتصحيحها من خلال أدوات مثل الرقابة الداخلية والتقييم المستمر.

ثالثاً: نسبة الإنجاز

يمكن استخراج نسبة الإنجاز لكل من المهام والمبالغ المحصلة:

$$\text{■ نسبة إنجاز المهام} = (\text{عدد المهام المنجزة} / \text{عدد المهام المبرمجة}) \times 100\%$$

$$\text{■ نسبة التحصيل} = (\text{المبالغ المحصلة} / \text{المبالغ المبرمجة}) \times 100\%$$

هذه النسب تُعتبر مؤشرات أداء تساعد صانعي القرار في تقييم فعالية النظام الجبائي وتوجيه الإصلاحات اللازمة.

رابعاً: دور الحوكمة الجبائية

الحوكمة الجبائية تعني وضع نظام فعال لإدارة الموارد الجبائية يعتمد على:

- الشفافية في العمليات الجبائية.
- المساءلة على المستويات كافة.
- الكفاءة في التحصيل والتخطيط.
- العدالة في توزيع العبء الجبائي.

إذا كانت نسب الإنجاز منخفضة، فإن ذلك يدعو إلى تعزيز الحوكمة من خلال:

- تحسين التخطيط.
- تكوين الموارد البشرية.
- تعزيز أنظمة الرقابة والتقييم.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تناولنا دراسة حالة لمديرية الضرائب لولاية المسيلة، وذلك بتقديم نبذة عامة لمديرية وادرج هيكلها التنظيمي ومصالحا الخارجية للتحصيل القباضات والمفتشيات ومن خلال تحليلنا لأداء المديرية الضرائب لولاية المسيلة للفترة (2021 - 2024) لاحظنا ان الضريبة على الدخل الاجمالي تشكل المورد الاساسي لتمويل الخزينة العمومية، وهذا الامر يعكس محدودية النشاط الاقتصادي في الولاية، حيث لا تزال هناك صعوبات في انشاء أنشطة تجارية حقيقية تساهم بفعالية في تمويل الخزينة

كما لاحظنا ان تغير في الحصيلة الجبائية خلال فترة الدراسة وهذا راجع الى عدة اسباب منها نقص الكفاءة البشرية، والتغيرات المتكررة في التشريعات الجبائية اضافة الى الاعفاءات الجبائية التي تم اعتمادها من طرف الادارة الجبائية في إطار تشجيع الاستثمار

تطرقنا الى واقع الحوكمة الجبائية على مستوى مديرية الضرائب بالمسيلة من خلال تحليل مجموعة من الاحصائيات حيث تبين ان المديرية قامت بمجهودات معتبرة لتفعيل الرقابة بهدف محاربة الفساد والتهرب الضريبي وتعزيز الشفافية الجبائية وركائز الحوكمة الجبائية في هذا المجال

الخاتمة

تُعد الحوكمة الجبائية من بين المفاهيم الحديثة التي اكتسبت أهمية متزايدة في ظل التحديات التي تواجه الأنظمة الجبائية المعاصرة، خصوصًا في الدول النامية. فقد أضحت مسألة تحسين التحصيل الجبائي مطلبًا استراتيجيًا لرفع كفاءة الإدارة الجبائية وضمان ديمومة الموارد المالية العمومية، وهو ما لا يمكن تحقيقه بمعزل عن تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة، وعلى رأسها الشفافية، العدالة، الكفاءة، والمساءلة.

تؤكد هذه الدراسة أن الانتقال من منطق الجباية القسرية إلى منطق الجباية التشاركية لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تكريس فعلي وشامل للحوكمة الجبائية، كمدخل لإصلاح المنظومة الجبائية، وتحقيق التوازن بين حق الدولة في الجباية وحق المواطن في عدالة وشفافية النظام الجبائي.

من خلال هذه الدراسة، التي تناولت العلاقة بين الحوكمة الجبائية والتحصيل الجبائي، بالتركيز على الحالة التطبيقية لمديرية الضرائب لولاية المسيلة، تم التوصل إلى عدة نتائج رئيسية، أبرزها:

أولاً: النتائج

- وجود علاقة وثيقة بين مستوى تطبيق الحوكمة الجبائية وفعالية التحصيل الجبائي، حيث أظهرت المؤشرات تذبذبًا في الأداء يعكس ضعف الاستقرار والفعالية في التحصيل، خصوصًا فيما يتعلق بالتحصيل الطوعي.
 - سجلت مديرية الضرائب لولاية المسيلة معدلات متفاوتة من حيث تحقيق الأهداف، وتطور التحصيل، ونسب التحصيل بالإجبار، وهو ما يعكس الحاجة إلى إعادة النظر في أساليب الإدارة والتحصيل.
 - يبرز غياب تطبيق فعال لمبادئ الحوكمة في بعض الجوانب، مثل محدودية الشفافية المعلوماتية، وضعف التحفيز على الامتثال الطوعي، وغياب المتابعة التقييمية المنتظمة لأداء التحصيل.
- انطلاقًا من هذه النتائج، فإن تعزيز الحوكمة الجبائية على مستوى مديرية الضرائب لولاية المسيلة يستدعي جملة من التدخلات الهيكلية والتنظيمية، من بينها:

1. تبني منظومة معلوماتية متكاملة تُسهّل التتبع، الرقابة، والتحصيل الفعّال.
2. توسيع نطاق الشفافية والمساءلة داخل المديرية، بما يعزز ثقة المكلفين بالضريبة ويقلل من فرص التهرب والتحايل.
3. ترسيخ ثقافة الامتثال الطوعي من خلال حملات توعية مستمرة وإشراك المواطن الجبائي في السياسات الضريبية.

4. تعزيز الكفاءات البشرية والتقنية داخل الإدارة الجبائية بما يتماشى مع مبادئ الحوكمة الحديثة

ثانيا : النتائج المتعلقة باختبار الفرضيات

قدمنا في المقدمة العامة من هذا البحث ثلاث فرضيات نحكم عن صحتها من عدمها من خلال ما يلي:

الفرضية الاولى : " نعم تلتزم الادارة الجبائية محل الدراسة بتطبيق مبادئ الحوكمة الجبائية "

ومن خلال نتائج هذه الدراسة التي تم التوصل اليها والمذكورة اعلاه تم التوصل الى عدم صحة هذه الفرضية

الفرضية الثانية : "اشراك المكلفين بالضريبة في العملية الجبائية يعزز الثقة ويقلل من التهرب الجبائي"

ومن خلال نتائج هذه الدراسة التي تم التوصل اليها والمذكورة اعلاه تم اثبات صحة هذه الفرضية

الفرضية الثالثة : "التطبيق الفعال للحوكمة الجبائية يمكن ان يكون له تأثير ايجابي على زيادة التحصيل

الجبائي"، ومن خلال نتائج هذه الدراسة التي تم التوصل اليها والمذكورة اعلاه تم اثبات صحة هذه الفرضية

ثالثا: الاقتراحات

من خلال تحليل مؤشرات التحصيل الجبائي للفترة (2021 - 2023)، يتضح أن الإدارة الجبائية حققت في بعض السنوات نسبًا إيجابية من حيث تحقيق الأهداف ونمو الحصيلة، غير أن هذا الأداء لم يكن مستقرًا، حيث تخللته فترات من التراجع الحاد، خاصة في مجال التحصيل الطوعي، وهو ما استدعى اعتمادًا متزايدًا على التحصيل بالإجبار. كما كشفت المؤشرات عن ضعف في تحصيل المبالغ المهمة والغرامات بنسب تقل عن المستوى المتوقع بالنظر إلى حجم الالتزامات الجبائية القائمة.

ويُبرز هذا الوضع اختلالات بنيوية في منظومة التحصيل الجبائي، ويؤكد الحاجة الماسة إلى تفعيل مبادئ الحوكمة الجبائية كآلية لتحسين الأداء وتعزيز العدالة الضريبية من بينها:

1. تعزيز الشفافية الجبائية من خلال إتاحة المعلومات للمكلفين بالضريبة بطريقة مبسطة وواضحة.
2. تطوير نظم المعلومات الجبائية لتسهيل عمليات التتبع والتحصيل، وتحسين فعالية الرقابة الآلية.
3. تحفيز الامتثال الطوعي عبر تبني مقاربات تواصلية تربط بين الثقة والمواطنة الجبائية.
4. إصلاح آليات التحصيل الجبري لضمان احترام الإجراءات القانونية دون الإضرار بعلاقة الإدارة بالمكلف.
5. اعتماد آليات تقييم دوري لأداء التحصيل وربطه بمؤشرات الحوكمة والمردودية المالية.

تؤكد النتائج المحصل عليها أن التحصيل الجبائي لا يمكن أن يكون فعالاً إلا إذا كان قائماً على نظام حوكمي شفاف، عادل، ومتفاعل، يُعزز العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة، ويضمن استدامة الموارد المالية للدولة

رابعاً : الآفاق المستقبلية

تفتح هذه الدراسة المجال أمام مجموعة من الآفاق البحثية والميدانية التي يمكن استثمارها لتطوير منظومة الحوكمة الجبائية وتعزيز فعالية التحصيل الجبائي، خاصة في السياق الجزائري. ومن بين أبرز هذه الآفاق:

1. التوسع في الدراسات التطبيقية حول الحوكمة الجبائية في ولايات مختلفة، لمقارنة الأداء وتحديد النماذج الناجحة التي يمكن تعميمها.
2. دراسة أثر الرقمنة والحوكمة الإلكترونية على تحسين التحصيل الجبائي، خاصة مع توجه الدولة نحو التحول الرقمي.
3. تحليل العلاقة بين الحوكمة الجبائية والامتثال الطوعي للضريبة من منظور سلوكي ونفسي للمكلفين.
4. اقتراح نموذج وطني للحوكمة الجبائية يتلاءم مع الخصوصية القانونية والمؤسسية الجزائرية.
5. الربط بين الحوكمة الجبائية والعدالة الاجتماعية باعتبار أن نظاماً جبائياً عادلاً وفعالاً هو شرط أساسي لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. المداخلات في الملتقيات :

1. د. سولام سفيان. (2015-2016). الرقابة الجبائية في الجزائر صعوبات تطبيقها والحلول المقترحة لتفعيلها . الملتقى الوطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر (صفحة 03). قالمة : جامعة 08 ماي 1945 قالمة .

2. اطروحات الدكتوراه:

1. حدادو فهيمة. (2017 - 2018). الحوكمة الضريبية وأثرها على الحصيلة الجبائية في الجزائر خلال الفترة 2008 - 2016. قسم علوم التسيير (اطروحة دكتوراه الطور الثالث)، كلية الاقتصاد والتجارية وعلوم التسيير . البويرة: جامعة اكلي محمد اولحاج

2. رميصاء بنادي. (2019 / 2020). مكافحة الفساد في مجال التحصيل الجبائي. الحقوق والعلوم السياسية (اطروحة الدكتوراه). كلية الحقوق والعلوم السياسية . الجزائر . ورقلة . جامعة قاصدي مرباح .

3. محمد لعلاوي. (2014 - 2015). دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص العلوم الاقتصادية . بسكرة: جامعة محمد خيضر.

3. مذكرات الماستر:

1. كلثوم صوشة ، و خولة طرشون . (2023 - 2024). دور الرقمنة الجبائية في الرفع من كفاءة التحصيل الضريبي . مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات ، الجزائر : جامعة قالمة .

2. مراد عبد المالك ، و سارة لبرش. (2021 - 2022). اليات التحصيل الضريبي وسبل تحسينه. مذكرة ماستر /اكاديمي.: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. الجزائر . (جامعة المسيلة) المسيلة،

3. حسين جاب الله ، و محمد بن هناية . (2021 - 2022). اثر الضرائب المباشرة في عملية التحصيل الضريبي. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر /اكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة . برج بوعريج، الجزائر : جامعة برج بوعريج .

4. سارة تراس ، و لويذة قبور. (2022 - 2023). دور الحوكمة الضريبية في تحسين الوعاء الجبائي. مذكرة ماستر /اكاديمي ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية . الجزائر . المسيلة : جامعة المسيلة .

5. سميحة ديلمي، و سمية مقران . (2023 - 2024). الحوكمة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الجبائي(مذكرة ماستر). قسم العلوم المالية والمحاسبة . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. الجزائر . المسيلة : جامعة المسيلة

6. عبد الستار دهمس ، و زغلاش ايوب العربي. (2020 - 2021). متطلبات تفعيل تكنولوجيا المعلومات في تحسين التحصيل الجبائي في الجزائر . *مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكايمي تخصص محاسبة وجباية معمقة*. الجزائر . المسيلة: جامعة المسيلة .

7. الهام دريسي ، و نور الهدى جوة هبة . (2023 - 2024) . متطلبات رقمنة الادارة الجبائية واثرها على التحصيل الجبائي . *مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر اكايمي في العلوم المالية والمحاسبة* . المسيلة ، الجزائر : جامعة المسيلة.

8. الهام دريسي، و نور الهدى جوة هبة . (2023 - 2024). متطلبات رقمنة الادارة الجبائية واثرها على التحصيل الجبائي (دراسة حالة المديرية العامة للضرائب - الجزائر العاصمة). *مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر اكايمي في العلوم المالية والمحاسبة تخصص المحاسبة والجباية المعمقة* ،الجزائر ، المسيلة :جامعة المسيلة

9. عمر بوشيبة ، و ايوب جنيدي . (2021 - 2022). دور الحوكمة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي . *مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة تخصص : محاسبة وجباية معمقة* . المسيلة ، الجزائر : جامعة المسيلة .

10. عيسى تناحي، و محمد سعادوي. (2021 - 2022). اليات التحصيل الجبائي وسبل تحسينه . *مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير* .الجزائر : جامعة المسيلة .

4.المقالات العلمية:

1. الطيب عيدي، و عائشة بوشيخي. (2021). دور معايير الحوكمة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي . *مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة* ، صفحة 397.

2. امين راشدي. (30 06، 2017). دور التحقيق الجبائي المعمق في تفعيل الحوكمة الضريبية لمكافحة التهرب الضريبي -دراسة ميدانية بالمديرية الفرعية للرقابة الجبائية بسطيف - . صفحة 487.

3. بشير بن عيشي ، و عمار بن عيشي . (2022). دور اليات الحوكمة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر العاملين بمديرية الضرائب لولاية بسكرة والمدققين الخارجيين. *مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 1، 02*. الجزائر، بسكرة: جامعة بسكرة.

4. خديجة عوادية ، و نور الدين بهلول . (2019). دور الحوكمة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي. *مجلة المؤسسة،* صفحة ص.4

5. سفاحلوا رشيد. (16 03، 2024). دور الرقمنة الادارة العمومية في الحد من مظاهر الفساد المالي والاداري في الجزائر . *مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية* ، صفحة 35.

6. عفاف بولحية ، و واخرون . (2022). اثر الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي. *مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة*، صفحة 242.

7. فاتح جمافوا ، و محمد دوة . (2023). اثراليات الحوكمة الجبائية في تعبئة عوائد التحصيل الجبائي. *مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية*، صفحة 878.
8. فضيلة خير . (04 12، 2022). اصلاح الادارة الضريبية وانعكاسها على التحصيل الضريبي في الجزائر -مركز الضرائب لروبية نموذجاً - . *المجلة الدولية للاداء الاقتصادي*، صفحة 623.
9. محمد بوشوشة. (2021). تقييم واقع الحوكمة الجبائية في الجزائر. *ممجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة*، 02، صفحة 107.
10. محمد رضا طيبة ، و عبد القادر بوعزة . (2020). دور الحوكمة الضريبية في تحسين جودة القوائم الجبائية في الجزائر . *مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 01*. بشار .
11. مديرية الضرائب لولاية المسيلة .
12. منير بن عزوق، و مريم مسقم . (بلا تاريخ). دور الادارة الالكترونية في تحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي. *مجلة طبنة للدراسات العلمية الاكاديمية*، صفحة 520.
13. نبيل قليل. (2021). سبل تفعيل النظام الضريبي بالاستناد الى الحصيلة الضريبية في الجزائر. *مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة*، 06(01)2021،، صفحة 147.
14. نجاه نوي. (03 06، 2021). دور مركز الضرائب في تحسين الخدمة المقدمة للمكلفين -مركز الضرائب البويرة نموذجاً-. *المجلة الدولية للاداء الاقتصادي*، صفحة 336.
15. هني خروبي ، و غلام الله جيلالي عياد . (06 07، 2022). اشكالية التحصيل الضريبي في الجزائر. *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية*، الصفحات 114 - 128.

الملاحق

الملحق رقم (01): الوضعية الاحصائية للتحصيل لسنة 2021

2021 ملحق 21

CUMUL DES RECOUVREMENTS PAR NATURE D'IMPOTS ET TAXES

Nature des produits	
Impôt sur le revenu global	8 830 974 802
Impôt sur le bénéfice des sociétés	473 724 839
Enregistrement et timbre	963 180 211
Impôts indirects	22 049 089
Produit divers du Trésor	301 433 776
Taxe sur la valeur ajoutée	1 437 558 007
Taxe sur l'activité professionnelle	1 655 312 976
Impôt forfaitaire unique	446 130 751
Taxe foncière	10 805 476
Taxe d'enlèvement des ordures ménagères	5 953 625
Droits et taxes miniers	212 276 026
Autres	426 846 586
Fiscalité pétrolière	-
Total Général	14 786 246 166

الملحق رقم (02): الوضعية الإحصائية للتحصيل لسنة 2022

ملحق 2022
S4 - وضعية التحصيل لمختلف
الضرائب والرسوم

CUMUL DES RECOUVREMENTS PAR NATURE D'IMPOTS ET TAXES

Nature des produits	TOTAL RECOUVREMENT
Impôt sur le revenu global	7 716 440 453
Impôt sur le bénéfice des sociétés	497 971 386
Enregistrement et timbre	1 167 462 234
Impôts Indirects	19 892 361
Produit divers du Trésor	229 850 919
Taxe sur la valeur ajoutée	1 756 495 655
Taxe sur l'activité professionnelle	1 320 359 445
Impôt forfaitaire unique	493 191 914
Taxe foncière	5 646 316
Taxe d'enlèvement des ordures ménagères	396 064
Droits et taxes miniers	191 572 509
Autres	530 064 934
Fiscalité pétrolière	-
Total Général	13 929 344 191

الملحق رقم (03): الوضعية الاحصائية للتحصيل لسنة 2023

الملحق رقم 03 لسنة 2023

CUMUL DES RECOUVREMENTS PAR NATURE D'IMPOTS ET TAXES		
Nature des produits		TOTAL
Impôt sur le revenu global		10 406 075 675,22
Impôt sur le bénéfice des sociétés		384 236 530,00
Enregistrement et timbre		1 339 527 595,00
Impôts indirects		20 341 116,00
Produit divers du Trésor		236 166 314,00
Taxe sur la valeur ajoutée		1 993 264 629,72
Taxe sur l'activité professionnelle		1 486 827 310,67
Impôt forfaitaire unique		564 039 301,36
Taxe foncière		36 492 733,11
Taxe d'enlèvement des ordures ménagères		4 388 835,20
Droits et taxes minières		238 506 222,00
Autres		602 130 423,40
Fiscalité pétrolière		-
Total Général		17 311 996 685,68

الملحق رقم (04): الوضعية الاحصائية للتحصيل لسنة 2024

ملحق ص 2 / 2024

CUMUL DES RECOUVREMENTS PAR BUDGET		TOTAL RECOUVREMENT
Section		
1		18 024 181 473
		18 024 181 473
		0
2		1 567 271 019
		888 459 506
		42 647 286
		636 164 227
3		178 788 816
4		12 871 840
Total Général		19 783 113 148

CUMUL DES RECOUVREMENTS PAR NATURE D'IMPOTS ET TAXES		TOTAL RECOUVREMENT
Nature des produits		
Impôt sur le revenu global IRG		12 269 434 837
Impôt sur le bénéfice des sociétés IBS		672 901 548
Enregistrement et timbre		1 579 359 644
Impôts indirects		23 177 162
Produit divers du Budget PDB		285 079 995
Taxe sur la valeur ajoutée TVA		2 794 917 484
Taxe sur l'activité professionnelle TAP		473 539 735
Taxe sur le Produit Pétrolier TFP		0
Impôt forfaitaire unique IFU		749 868 429
Taxe foncière TF		49 655 413
Taxe d'enlèvement des ordures ménagères TEOM		9 519 330
Droits et taxes miniers		252 069 303
Autres		621 590 246
Fiscalité pétrolière		0
Total Général		19 783 113 148

الملحق رقم (05): رقابة الفرق المختلطة

Direction des Impôts
Direction des Recherches et Vérifications
Direction Régionale des Impôts de sétif
Direction des Impôts de Wilaya de M'sila

Suivi de l'activité des brigades mixtes de contrôle (BMC)
Résultats enregistrés au titre du 02 em semestre de l'année 2021

Nombre Brigades	Nombre Dossiers programmes ou titre du semestre	Nombre dossiers investigués ou titre du semestre	Nombre dossiers donnant lieu CSP	Montant des redressements sans pénalités de recouvrement	Cas de manoeuvres frauduleuses(application de pénalités conséquentes)	Nombre dépôts plaintes suite investigations	Nombre dossiers dont proposition d'inscription au fichier des fraudeurs	Nombre dossiers proposés vc os vp titre du semestre	Nombre dossiers effectivement retenus en vc ou vp de l'année N° 1
1	R/S1 /2021 20 PROG S22021 / 10 Total / 30	25	3	/	/	/	/	/	/

الملحق رقم (6): رقابة الفرق المختلطة

Direction Générale des Impôts
Direction des Recherches et Vérifications
Direction Régionale des Impôts de setif
Direction des Impôts de Wilaya de M'sila

رقابة الفرق المختلطة

Suivi de l'activité des brigades mixtes de contrôle (BMC)
Résultats enregistrés au titre du 01 er semestre de l'année 2022

Nombre Brigades	Nombre Dossiers programmes ou titre du semestre	Nombre dossiers investigués ou titre du semestre	Nombre dossiers donnant lieu CSP	Montant des redressements sans pénalités de recouvrement	Cas de manoeuvres frauduleuses(application de pénalités conséquentes)	Nombre dépôts plaintes suite investigations	Nombre dossiers dont proposition d'inscription au fichier des fraudeurs	Nombre dossiers proposés vc ou vp titre du semestre	Nombre dossiers effectivement retenus en vc ou vp de l'année N° 1
1	R/S1 /2021 05 PROG S22021 / 15 Total / 20	10	2	/	/	/	/	/	/

الملحق رقم (07): رقابة الفرق المختلطة

Direction Générale des Impôts
Direction des Recherches et Vérifications
Direction Régionale des Impôts de Setif
Direction des Impôts de Wilaya de M'sila

رقابة الفرق المختلطة

Suivi de l'activité des brigades mixtes de contrôle (BMC)
Résultats enregistrés au titre du 01^{er} semestre de l'année 2023

Nombre Brigades	Nombre Dossiers programmés au titre du semestre	Nombre dossiers investigués au titre du semestre	Nombre dossiers donnant lieu CSP	Montant des redressements sans pénalités de recouvrement	Cas de manoeuvres frauduleuses (application de pénalités conséquentes)	Nombre dépôts plaintes suite investigations	Nombre dossiers dont proposition d'inscription au fichier des fraudeurs	Nombre dossiers proposés vc ou vp titre du semestre	Nombre dossiers effectivement retenus en vc ou vp de l'année N° 1
1	R/S2 /2022 06 PROG S1/2023 / 08 Total / 15	3	2	438 205					

R N°27/2023 Droit Et Pénalités =438.205DA

الملحق رقم (08): اشهاد النزاهة العلمية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف - المصيلة
University Mohamed BOUDIAF of M'sila

Faculty of Economics, Commercial and
Management Sciences
Department of Finance and Accounting



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد
النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

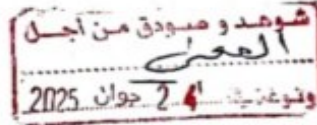
أنا الممضي أسفله،

الإسم: محمد اللقب:
الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 20.9.7.17.6.22... والصادرة بتاريخ: 2023/10/26...
المسجل (ة) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم المالية والمحاسبة.
والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث يدخل ضمن متطلبات نيل شهادة:
الحوكمة الجباية و في عملية الجباية
دراسة حالة مدير المرافق المالية
.....

أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية، ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية
المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2024/06/24...

الإمضاء



على رئيس المجلس العلمي البلدي
و
مؤنس
مدير
.....





تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1062 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا المضي أسفله،

الإسم: صمغاني اللقب: لعلالي
الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 2014.597318 والصادرة بتاريخ: 2019.06.11
المسجل (ة) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم المالية والمحاسبة.
والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث يدخل ضمن متطلبات نيل شهادة: دكتوراه عنوانه:
البحث في دورها في التنمية الاقتصادية

أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية، ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية
المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2025/06/11

الإمضاء

تمت
10 يونيو 2025
الموافق
10 يونيو 2025
الموافق
10 يونيو 2025



الملحق رقم (06): التصريح الشرفي للنزاهة العلمية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
University Mohamed BOUDIAF of M'sila

**Faculty of Economics, Commercial and
Management Sciences
Department of Finance and Accounting**



**كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة**

المسيلة في: 28 جاشنما 2020
إلى السيد المحترم: مدير الضرائب
لولاية الجلفة

رقم: 1348... 25

الموضوع: طلب الموافقة على إجراء دراسة تطبيقية

تحية طيبة وبعد..

بهدف إعداد مذكرة الماستر، التي تعتبر جزءاً أساسياً من متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي؛ يشرفنا أن نتقدم إلى سيادتكم الموقرة بطلب الموافقة - للطلبة المذكورين أدناه - على إجراء دراسة تطبيقية بمؤسستكم في حدود ما يسمح به القانون والنظام الداخلي لمؤسستكم. وذلك، من أجل الوقوف على إمكانية وقابلية تطبيق النتائج المتوصل إليها، و/أو التأكد من صحة فرضيات الدراسة أو دحضها وتفنيدها.

نشكركم على حسن تعاونكم، وتقبلوا منا أسمى عبارات الشكر والتقدير.

الطلبة المعنيون:

الرقم	الإسم واللقب	رقم بطاقة التعريف الوطنية	الإمضاء
1	محمد نيطراوي	209417622	
2	نسيدي مصطفى	204527318	

عنوان البحث: الحوكمة الحياتية ودورها في عملية التحصيل الحياتي
د. أسامة حلاله، د. بركات الصواش، لولائي، أمال

المشرف (الإسم واللقب والإمضاء)	المؤسسة المستقبلة (الختم والإمضاء)	رئيس القسم (الختم والإمضاء)
١٨ / ١٢ / ٢٠٢٤ أحمد محمد بن علي مدير عام 	١٨ / ١٢ / ٢٠٢٤ المدير العام إفريقي 	١٨ / ١٢ / ٢٠٢٤ أحمد محمد بن علي مدير عام 

**Faculty of Economics,
Commercial and
Management Sciences**

السنة الجامعية 2024/25.

